



خميس مليانة جامعة الجيلاي بونعامة



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

العنوان

إنجازات التمويل المالي الإسلامي بين الواقع

والمأمول

دراسة تجربة دولية-ماليزيا أنموذجا-

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية

تخصص: تسويق خدمات

إعداد الطالبين: قروة جمال

الخدیم الحبيب

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

رئيسا

أ/ بن غالم حمزة

مشرفا

أ/ بن فريحة نجاة

ممتحنا

أ/ سونة عبدالقادر

السنة الجامعية: 2022/2021

اهداء

أهدي هذا العمل المتواضع:

إلى والدي الكريمن حفظهما الله

وأطال في عمرهما

إلى إخوتي وأخواتي تقديرا واحتراما

إلى الزوجة والأولاد حفظهم الله

إلى جميع الأصدقاء والأحباب

الخدِيم الحبيب

إهداء:

أهدي هذا العمل المتواضع:

إلى روح والدي طيبه الله ثراه، والله أسأل أن يتغمده بواسع رحمته ويسكنه

فسيح جناته

إلى والدي الكريمة أطال الله في عمرها

إلى إخوتي وأخواتي تقديرا واحتراما

إلى الزوجة حفظها الله

إلى جميع الأصدقاء والأحباب

قروة جمال

شكر

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

محمد صلى الله عليه وسلم

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه على نعمه ظاهرها وباطنها.

جرت العادة أن يكون وراء كل إعداد بحث أشخاص منهم من يساهم بالنصح و البعض بالتوجيه ومن باب الجميل نتقدم بتشكراتنا الخالصة: إلى من لم يخل علينا بنصائحه القيمة و إرشاداته الوجيهة، إلى المشرفة على هذا العمل الأستاذة بن فريحة نجات فلها منا فائق التقدير والاحترام.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر الخالص و التقدير الكبير إلى كل أساتذة وموظفي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة خميس مليانة وخاصة قسم العلوم التجارية الذين لم يخلو علينا عند الحاجة إليهم.

و إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد على إنجاز هذا العمل المتواضع.

و آخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على التمويل المالي الإسلامي والأسس والمبادئ التي يقوم عليها والتطرق إلى أهم أدوات التمويل الإسلامي من خلال تسليط الضوء على المؤسسات المالية الرائدة في هذا المجال والقادرة على إحتواء هذا النمط من التمويل المالي .

-توصلت الدراسة إلى أن الدول التي وجدت البيئة التشريعية والتنظيمية والشرعية المناسبة والمدعومة بقدرات بحثية وإطارات بشرية مؤهلة حققت إنجازات معتبرة وقفزة نوعية من خلال طرح منتجات مالية إسلامية.

كما بينت الدراسة في جانبها التطبيقي انتشار التمويل الإسلامي تدريجيا عبر مختلف أنحاء العالم ، وأبرزت دول رائدة نتيجة توفّر البنية التحتية والإطار التشريعي والتنظيمي كلها عوامل جعلت من دولة كماليزيا في قيادة التمويل المالي الإسلامي .

الكلمات المفتاحية: التمويل الإسلامي، أدوات وصيغ التمويل الإسلامي، التجربة الماليزية في التمويل الإسلامي

Abstract :

This study aims to identify Islamic Finance and its principles and foundations. It also deals with the most important islamic financial instruments through shedding light on the leading financial institutions in this field that are able to contain this type of financing.

The study revealed that countries which found the appropriate legislative ,regulatory and legal environment and which were supported by research capacities as well as qualified human frameworks made significant achievements and qualitative leap through the offer of islamic financial products.

In its practical side , the present study indicated the gradual spread of islamic finance accross the world. Moreover, it highlited the leading countries in this field as a result the availability of the infrustructure, legislative and regulatory framework. These factors helped Malaysia to emerge as the glabal leader in islamic finance.

Key words : islamic finance, islamic financial instruments , malaysian experience in islamic finance

فهرس المحتويات :

العنوان	الصفحة
إهداء	
شكر	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مقدمة	أ،ب،ج
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتمويل الإسلامي	
تمهيد	5
المبحث الأول: ماهية التمويل المالي الإسلامي	25-6
المطلب الأول: مفهوم التمويل الإسلامي، مبادئه والفرق بينه وبين التمويل الربوي	11-6
المطلب الثاني: مؤسسات وأدوات التمويل المالي الإسلامي	23-11
المطلب الثالث: أثر التمويل المالي الإسلامي على النمو الاقتصادي	25-23
المبحث الثاني: عرض الدراسات السابقة والقيمة المضافة للبحث	32-26
المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة	30-26
المطلب الثاني: موقع الدراسة الحالية في ظل الدراسات السابقة	31
المطلب الثالث: القيمة المضافة للبحث	32
خلاصة الفصل الأول	33
الفصل الثاني: التمويل المالي الإسلامي لدولة ماليزيا بين الإنجازات والتحديات	
تمهيد	35
المبحث الأول: نظرة عامة حول تطور وتحديات التمويل المالي الإسلامي	45-36
المطلب الأول: واقع التمويل المالي الإسلامي عالميا	42-36
المطلب الثاني: عروض وإنجازات التمويل المالي الإسلامي في الاسواق الجديدة	45-42
المبحث الثاني: دراسة تجربة التمويل المالي الإسلامي لدولة ماليزيا	59-46
المطلب الأول: واقع تطور التمويل المالي الإسلامي بدولة ماليزيا	51-46
المطلب الثاني: مؤشرات نمو وتطور التمويل المالي الإسلامي بدولة ماليزيا	59-51
خلاصة الفصل الثاني	60
خاتمة	64-62
قائمة المراجع	

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	أهم الفروق الجوهرية بين البنك التقليدي والبنك الإسلامي	16
2-1	أساسيات وعناصر المناظرة بين التأمين التجاري التقليدي والتأمين التكافلي الإسلامي	20
1-2	مراحل انتشار صناعة التكافل بماليزيا	50
2-2	أهم البنوك الإسلامية الأجنبية الناشطة في السوق المصرفية الماليزية	52
3-2	وضعية الصكوك المتداولة في سوق رأس المال الماليزي 2008-2017	56

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1-2	يوضح ترتيب الدول العشر الأولى في العالم وفقا لأصول التمويل الإسلامي(2019)	37
2-2	تطور الصناعة المالية الإسلامية خلال الفترة 2012-2022	37
3-2	توزيع أصول التمويل الإسلامي على المستوى العالمي	39
4-2	تطور أصول المصرفية الإسلامية خلال الفترة 2012-2020	39
5-2	توزيع أصول التمويل الإسلامي جغرافيا	40
6-2	استخدامات صيغ التمويل الإسلامي في المصارف والفروع الإسلامية	41
7-2	إسهامات الدول في إجمالي الأصول المصرفية الإسلامية	42
8-2	عدد الصناديق الإسلامية الاستثمارية حسب الدول	43
9-2	توزيع السكان حسب الديانة بماليزيا	47
10-2	توزيع صيغ التمويل الإسلامي في المصارف الإسلامية بماليزيا .ديسمبر 2018	53

مقدمة

عرفت الساحة المالية الدولية في الآونة الأخيرة تنامي غير مسبوق للتمويل الإسلامي، وذلك لعدة عوامل بعضها يتعلق بوصول التمويل التقليدي إلى حدوده القصوى وانتشار الأزمات المالية والمصرفية وإتسامها بالعدوى في حين يتعلق بعضها الآخر بالرغبة في إستقطاب شريحة واسعة من المجتمع الإسلامي التي تأبى التعامل بالربا .

إلا أن الواقع العملي أثبت أن التطور وانتشار هذا النوع من التمويل (التمويل الإسلامي) جد متفاوت بين مختلف بلدان العالم .ففي حين نجد بعض الدول حققت فيه قفزات نوعية كماليزيا وبعض دول الخليج العربي، فنجد دول أخرى لازلت تسعى لتبقي هذا النوع من التمويل كدول المغرب العربي.

وفي المقابل وجدت المؤسسات المالية الإسلامية نفسها متأخرة مقارنة بالمؤسسات المالية التقليدية أمام هذا التحدي ولعل ذلك يظهر جليا من خلال بقاء المؤسسات المالية الإسلامية رهينة أدوات مالية محدودة تبقى صالحة التطبيق ضمن دوائر ضيقة ومحدودة وتبقى دوائر أخرى بحاجة إلى حلول جديدة وأدوات مالية ملائمة.

2. إشكالية البحث:

إنطلاقا مما سبق وتحقيقا للهدف المنشود من الدراسة تم طرح التساؤل الرئيسي التالي :

مامدى سير الواقع التطبيقي في التمويل الإسلامي مع منطلقاته النظرية

من خلال التساؤل الرئيسي تبرز بعض التساؤلات الفرعية نوردتها فيما يلي :

ماهي أهم مميزات ومبادئ التمويل الإسلامي في العالم

ماهي تطلعات التمويل الإسلامي المستقبلية (الأليات والإستراتيجيات)

تتفرع هذه الإشكالية إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية، يمكن طرحها على النحو التالي:

3. فرضيات البحث:

من أجل الإجابة على السؤال الرئيسي وبالتالي على الأسئلة الفرعية ،قمنا بوضع مجموعة من الفرضيات والتي

نعمل على إختبارها من خلال درستنا ،والمتمثلة فيما يلي :

الفرضية الأولى: - يتمايز التمويل الإسلامي إلى نمطين بدرجة متفاوتة في التطبيق (التمويل التشاركي) والتمويل بالمداينات (التمويل بالدين).

الفرضية الثانية: إن نجاح تجربة ماليزيا في التحول نحو اعتماد التمويل الإسلامي راجع إلى توفر البنية التحتية والتشريعية والتنظيمية والإرادة السياسية والإطارات البشرية المؤهلة والمعروفة في الأوساط الإسلامية والعالمية .

4. أهمية الدراسة: تبرز أهمية هذا البحث من خلال ما أثير في الأونة الأخيرة من نقاشات حول مدى فعالية التمويل الإسلامي كبديل في (النشاط الاقتصادي) تحقيق الكفاءة الاقتصادية خاصة بعد بروز مساوئ التمويل الربوي .

5. أهداف البحث: تمثلت أهداف بحثنا فيما يلي:

- التعرف على ماهية التمويل المالي الإسلامي والإمام بمختلف جوانبه.

- التطرق إلى التجربة الماليزية في مجال التمويل المالي الإسلامي.

6. أسباب اختيار الموضوع: يرجع اختيارنا لهذا الموضوع إلى:

- دراسة إنجازات التمويل المالي الإسلامي بدقة من خلال تجارب من الواقع.

7. حدود الدراسة: ضبط الإطار الذي يسمح بالفهم الصحيح للمسار الموضوعي .

البعد الموضوعي: سنتناول مؤسسات التمويل الإسلامي وميزاته ومبادئه وأدواته.

البعد الزمني: تناولت الدراسة عدة سنوات وفترات متتالية من بداية التمويل الإسلامي للدولة محل الدراسة .

البعد المكاني: وذلك بالتركيز على تجربة دولة ماليزيا.

8. المنهج المعتمد في البحث: لدراسة الموضوع من كافة الجوانب والإجابة على الإشكالية المطروحة، فقد تم الاعتماد على منهج يستند في جوهره على الوصف والتحليل وهو منهج وسط يعتمد على الملاحظة الشخصية والمراجع باللغة العربية والأجنبية، حيث يتجلى لنا المنهج الوصفي من خلال الجانب النظري، وذلك من خلال عرض مختلف المفاهيم والتعاريف التي تتناول الموضوع، بينما يتجلى لنا المنهج التحليلي في الفصل التطبيقي وذلك من خلال دراسة تجربة دولة ماليزيا عن طريق إحصائيات من الواقع والتعبير عنها ببيانيا.

9. أدوات البحث:

ونتناول مجمل الأدوات والمستعملة في هذه الدراسة:

المسح المكتبي في الدراسة النظرية، والذي يهدف إلى الوقوف على أهم ما تناولته المراجع والمصادر المختلفة في هذا المجال، وكذا الدراسات الحديثة. أما الجانب التطبيقي فقد إعتدنا على تقارير حديثة لمؤسسات مالية إسلامية.

10. هيكل الدراسة: لمعالجة هذا الموضوع قمنا بتقسيمه إلى فصلين تمثلت في:

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتمويل الإسلامي

الفصل الثاني: إتجازات التمويل الإسلامي لدولة ماليزيا

11. صعوبات الدراسة:

لا يمكن لأي بحث علمي أن يرى النور دون أن تعترضه الصعوبات، وقد تمثلت صعوبات هذا البحث في:

-صعوبة الإلمام بكل جوانب الموضوع بسبب التطرق إلى كل أدوات ومؤسسات التمويل الإسلامي وعدم التخصص في جانب معين.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للتمويل المالي الإسلامي

تمهيد:

لقد إكتسب التمويل المالي الإسلامي في السنوات الأخيرة إهتماما بالغا، نظرا لأهميته ونجاحته كمصدر تمويلي يتماشى مع ضوابط الشريعة الإسلامية، حيث يجعل العدالة من مبادئه الأساسية ويأخذ بعين الإعتبار الخصوصيات التمويلية للعديد من المؤسسات، وخصصنا هذا الفصل لتحديد الإطار المفاهيمي حول التمويل الإسلامي ضمن مبحثين كالتالي:

المبحث الأول: ماهية التمويل المالي الإسلامي

المبحث الثاني: عرض الدراسات السابقة والقيمة المضافة للبحث

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتمويل المالي الإسلامي

المبحث الأول: ماهية التمويل المالي الإسلامي

في هذا المبحث سوف نتطرق الى مفهوم التمويل الإسلامي، أنواعه، مبادئه، والفرق بينه وبين التمويل الربوي.

المطلب الأول: مفهوم التمويل المالي الإسلامي، مبادئه والفرق بينه وبين التمويل الربوي

سننتظر في هذا المطلب إلى المفاهيم المتعلقة بالتمويل المالي الإسلامي

أولاً: مفهوم التمويل الإسلامي

مفهوم المال لغة واصطلاحاً:

1. مفهوم المال في اللغة: يطلق المال في لغة العرب ويراد به معنى عام، وهو كل ما يقع عليه الملك من جميع الأشياء¹، والحاصل أن المال عام في كل ما يملك، وقد يطلق على شيء بعينه لاعتبار معين، والمال يذكر ويؤنث.

2. مفهوم المال في الاصطلاح الاقتصادي: يطلق المال عند المتخصصين الاقتصاديين على كل ما ينتفع به على وجه من وجوه النفع، كما يعد كل ما يقوم بثمن مالا، أي كان نوعه أو قيمته، فكل شيء يمكن أن يعرض في السوق ونقدر له قيمة فهو مال².

3- مفهوم التمويل:

جاء في القاموس الاقتصادي أنه: "عندما تريد منشأة زيادة طاقتها الإنتاجية أو إنتاج مادة جديدة أو إعادة

تنظيم أجهزتها.... فإنها تضع برنامجاً يعتمد على الناحيتين التاليتين:

ناحية مادية: أي حصر كل المسائل المادية الضرورية لإنجاح المشروع (طبيعة وعدد البنايات، الآلات، الأشغال، اليد العاملة.....).

ناحية مالية: تتضمن كلفة ومصدر الأموال وكيفية إستعمالها، وهذه الناحية التي تسمى بالتمويل.

وبهذا يمكن اعتبار عملية التمويل تتضمن كلفة الأموال والبحث عن المصادر التي تستمد منها هذه الأموال بالإضافة إلى طريقة استخدامها³.

¹- ابن منظور- "لسان العرب"- دار المعارف، المجلد الثالث- الجزء الرابع والعشرين- القاهرة- 1981- ص 4300.

²- عبدالقادر قدوري- متطلبات إدماج المنتجات المالية الإسلامية في الأسواق المالية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه تخصص إقتصاد تقدي ومالي ص4.

³- قدي عبد المجيد، عصام بوزيد، التمويل الإسلامي في الإقتصاد، المفهوم والمبادئ، مداخلة في الملتقى الدولي حول: الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية للنظام المصرفي الإسلامي أنموذجاً، المركز الجامعي خميس مليانة 5-6 ماي 2009 ص3.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتمويل المالي الإسلامي

4- مفهوم التمويل الإسلامي: يعتبر التمويل الإسلامي أحد الأسس التي بات يعول عليها لعمارة الأرض، وذلك وفق إتباع مجموعة من الأسس والمبادئ التي تركز على مبادئ الشريعة الإسلامية، ولكن ما المقصود بالتمويل الإسلامي وفيما يختلف أو يتفق مع التمويل التقليدي، أو الوضعي، أو الذي ينظر إليه على أنه ربوي من الوجهة الإسلامية؟

التمويل الإسلامي هو: "تقديم الأموال العينية أو التقديم ممن يملكها (البنك) إلى شخص آخر (العميل) ليتصرف فيها، ضمن أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية وذلك بهدف تحقيق عائد مباح"، أما الإستثمار المباح فهو توظيف الأموال من قبل مالكيها في مجالات إستثمارية معينة ضمن أحكام الشريعة الإسلامية بهدف تحقيق الأرباح مثل الإستثمار في الأوراق المالية المباحة شرعا أو شراء الأصول الثابتة بهدف تأجيرها أو إعادة بيعها.... كما يمكن إختصار مفهوم التمويل الإسلامي في تعريف البلتاجي حيث يقول بأن معنى التمويل الإسلامي يدور حول تقديم عيني أو معنوي إلى المشروعات المختلفة بالصيغ التي تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ووفق معايير وضوابط شرعية وفنية لتساهم بدور في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية¹.

عرف منذر قحف التمويل الإسلامي "تقديم ثروة عينية أو نقدية بقصد الإستبراح من مالكيها إلى شخص آخر يديرها أو يتصرف فيها لقاء عائد تبيحه أحكام الشريعة".

وعرف فؤاد السرطاوي بأنه: "قيام الشخص بتقديم شيء ذو قيمة مالية لشخص آخر إما على سبيل التبرع أو على سبيل التعاون بين الطرفين من أجل إستثماره بقدر الحصول على أرباح تقسم بينهما على نسبة يتم الاتفاق عليها مسبقا وفق طبيعة كل منهما ومدى مساهمته في رأس المال وإتخاذ القرار الإداري والإستثماري².

5- أنواع التمويل الإسلامي:

يمكن التمييز بين نوعين من التمويل في الاقتصاد الإسلامي هما التمويل التجاري والتمويل المالي، فنسمي عملية التمويل التي تكون فيها سلطة رب المال ضئيلة ويترك فيها القرار الإستثماري إلى الطرف المستفيد من التمويل بالتمويل المالي، بينما التمويل التجاري يكون في الحالات التي يتمتع بها رب المال بكل صفات التاجر، ففي التمويل المالي يمكن لرب المال أن يقرر في شيئين فقط:

إختيار المدير وتحديد الشروط العامة للعلاقة التي تربط معه، ومنها نوع النشاط الإستثماري ومجاله،

أو إختيار الأصل الثابت الذي يتم إستثماره.

¹ - قدي عبدالمجيد، بوزيد عصام، مرجع سبق ذكره، ص4.

² - بوزيد عصام، التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة 2009.2010، ص3.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتمويل المالي الإسلامي

أما التمويل التجاري فرب المال يتحلى بصفة التاجر كاملة أي أنه يتخذ القرار الإستثماري بمفرده، من ذلك يتم إختيار السلعة التي يشتريها ويقوم بتخزينها ثم بيعها أو تأجيرها للطرف المستفيد من التمويل، الذي قد يستفيد من السلعة إستهلاكاً أو إستغلالاً، ويترتب عليه إلتزامات لصاحب السلعة.

من خلال ما سبق يمكن القول بأن التمويل التجاري يقوم على البيع، في حين أن التمويل المالي هو تعاون بين رأس المال والعمل وأهم ما يميز بين النوعين أن الأول لا يمكن أن يحل محل الثاني لأنه لا يسد

الحاجات التي من أجلها أبيع التمويل المالي ولأنه لا يستطيع إستعاب كل الظروف التي تطرأ على عمليات التمويل¹

بالإضافة إلى هذا، يوجد نوع آخر من التمويل في الاقتصاد الإسلامي قائم على التعاون والبر والإحسان، ويسمى بالتمويل التعاوني أو التكافلي، فالتعاون والبر والإحسان خصال حثت عليها الشريعة الإسلامية من أجل وحدة المجتمع ومحاربة للطبقية والفقر فيه، ونلمس هذا النوع من التمويل في أموال الهبة و الوقف و القرض الحسن.

وتحت كل نوع من هذه الأنواع المذكورة توجد مجموعة الصيغ التمويلية التي تختلف كل منها عن الأخرى، وهذا ما يجعل التمويل الإسلامي يغطي كافة إحتياجات الممول، ويمكنه من إستعاب جميع الظروف الممكنة لأي مشروع كان.

ثانياً: مبادئ التمويل الإسلامي

يضبط التمويل في الإسلام مجموعة مبادئ، وسنتناولها على النحو التالي:

1- إرتباطه بالعقيدة: لقد سمحت الشريعة الإسلامية بكل النشاطات الإقتصادية في إطار ضمان المصالح العامة وحراستها، ومنحت ولي الأمر حق الإشراف واتخاذ الإجراءات التي تكفل تحقيق المثل والقيم التي يتبناها الإسلام².

2- الواقعية: تشريعات الإسلام تلبى متطلبات واقع الحياة الحقيقية الصحيحة، فالأصل في المعاملات هو الإلتفات الى المصالح والمقاصد، لذلك فالشرع لم يمنع من المعاملات إلا ما إشتمل على الظلم كتحريم الربا والإحتكار و الغش، أما ما خشي فيه أن يؤدي إلى نزاع وعداوة بين الناس كبيع الغرر فالمنع في هذا المجال ليس تعبدياً بل معللاً.

¹ - قدي عبدالمجيد، بوزيد عصام، مرجع سبق ذكره، ص4.

² - زبير عياش، سميرة مناصرة، التمويل الإسلامي كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة علوم اقتصادية، العدد3،

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتمويل المالي الإسلامي

3- الإكتناز: يعتبر الإكتناز عند الإقتصاديين حبس الثروة وتجميد المال وتعطيله عن وظيفته الأساسية في دخول دورة الإنتاج، ولقد حرم سبحانه وتعالى الإكتناز في كتابه العزيز قائلاً "يا أيها الذين آمنوا إن كثيراً من الأحبار والرهبان ليأكلون أموال الناس بالباطل ويصدون عن سبيل الله والذين يكنزون الذهب و الفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم، يوم يحمى عليها في نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم هذا ما كنزتم لأنفسكم فذوقوا ما كنتم تكنزون" سورة البقرة الآية "34-35"¹.

فالإسلام يحث على رواج الأموال في الأيدي لأنه يعود بالنفع على الجميع خلافاً لكنزه الذي يحجب منفعته وينال به إثمًا في المفهوم الإسلامي، ويسبب ضائقة وضيق على الجميع بالمفهوم الاقتصادي.

4- تحريم الربا: الربا بطبيعتها تؤدي إلى فصل المديونية عن النشاط الاقتصادي ممثلاً في التبادل والإنتاج، فالقوائد على القروض وعلى الديون المؤجلة تنمو تلقائياً مع مرور الوقت، بغض النظر عن حصول عمليات حقيقية توظف التمويل في توليد الثروة ورفعاً للإنتاجية ومع نمو المديونية تنمو القوائد عليه أو ما يسمى خدمة الدين والأقساط التي يجب دفعها أولاً بأول، هذه الأقساط تدفع بطبيعة الحال من الدخل والمخدرات الناتجة عن النشاط الحقيقي ولكن مع النمو المتسارع للمديونية لا يعود بمقدور الدخل أن يفي بمستحقات خدمة الدين وأقساطه ويصبح الوضع غير قابل للإستمرار².

5- مبدأ الغنم والغرم: أي أن الحق في الربح بقدر الإستعداد لتحمل المخاطر³، ويقصد بالمبدأ أن يتحمل الفرد من الوجبات والأعباء بقدر ما يأخذ من الميزات والحقوق، حيث يتم توزيعها للأعباء بالعدل والتكافؤ، قبل توزيع عوائدها ونتائجها بالعدل والتكافؤ كذلك بما يؤدي إلى تعادل كفتي الميزان في الوجبات والحقوق، فلا تتقل إحداهما على حساب الأخرى، فالمؤسسات التي تريد تحقيق أرباح عليها أن تقبل المشاركة في الخسائر إن وجدت، ويكون الاتفاق على النسبة فقط التي يشترط فيها أن تكون ممثلة في حالتي الربح والخسارة.

6- الإلتزام الأخلاقي في الأنشطة الإستثمارية: يتميز التمويل الإسلامي بالإلتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها خلافاً للتمويل التقليدي، فالبنوك الإسلامية تمتنع عن التمويل والإستثمار في المشروعات المنافية لتعاليم ومبادئ ديننا الإسلامي الحنيف، فهي تجتنب كل تعامل في جهالة أو غرر أو غبن وأكل أموال الناس بالباطل، كما أن تحري الحلال في التمويل والإستثمار من أهم المعايير في دراسات الجدوى وتقييم المشاريع في البنوك الإسلامية⁴.

1 - سورة البقرة ، الآية 34- 35.

2 - ابراهيم خليل عليان، التمويل الإسلامي، مؤتمر بيت القدس الخامس، جامعة القدس، فلسطين، 2008، ص9.

3- عيشوش عبدو، تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر، تخصص تسويق، جامعة باتنة، 2009، ص13.

4 - زبير عياش، سميرة مناصرة ، مرجع سبق ذكره، ص 118.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتمويل المالي الإسلامي

7- مبدأ إرتباط التمويل بالجانب المادي من الاقتصاد: إن التمويل الإسلامي يرتبط إرتباطاً وثيقاً بالجانب المادي للاقتصاد فهو لا يقدم على أساس قدرة المستفيد على السداد فقط، وإنما على أساس مشروع إستثماري معين تمت دراسة جدواه ونتائجه المتوقعة وقبول كل من الممول والمستفيد بهذه الدراسة وأقداً على إنشاء العلاقة التمويلية بينهما، كما أن التمويل الإسلامي ظاهرة مرتبطة بالدورة الإنتاجية للسلع والخدمات، ويزداد التمويل أو ينقص بقدر حاجة الدورة الإنتاجية للعناصر التمويلية فهو ظاهرة من الظواهر الحقيقية في الاقتصاد، أما التمويل الربوي فهو ظاهرة مالية بحتة.

ثالثاً: الفرق بين التمويل الإسلامي والتمويل الربوي

هناك فروق جوهرية تميز التمويل الإسلامي عن التمويل الربوي لا سيما لما يتميز به التمويل الإسلامي من خصائص لا تتوفر في التمويل الربوي.

وسيرتكز الفرق بين التمويل الإسلامي و التمويل الربوي في نقاط رئيسية:

1- ملكية رأس المال:

يستمر ملك رأس المال في التمويل الإسلامي للمالك بينما تنتقل ملكية رأس المال للطرف الآخر في التمويل الربوي¹.

2- الربح والخسارة:

أ- يشترك الطرفان في الربح أقل أو أكثر حسب اتفاقهما في التمويل الإسلامي، بينما لا ترتبط الزيادة التي يحصل عليها الممول في التمويل الربوي بنتيجة ربحية المشروع ولا بحصة المستفيد من التمويل.

ب- الربح في التمويل الإسلامي ربح حقيقي لأنه ناتج عن زيادة في عناصر الإنتاج بينما في التمويل الربوي ربح وهمي.

3- طبيعة نشاط الإستثمار:

أ- ينحصر التمويل الإسلامي بالأعمال الإستثمارية المتوقعة ربحها، بينما يمكن تمويل أي نوع من الأعمال الإستثمارية في التمويل الربوي.

ب- يقتصر التمويل الإسلامي على الأعمال الموافقة للشرع بينما يمكن تمويل أي نوع من الأعمال في التمويل الربوي.

¹ - محمد عبد الحميد، محمد فرحان، التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمصرفية، ص 35 .

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتمويل المالي الإسلامي

ج- يشترط في التمويل الإسلامي التركيز على المشاريع التي تمزج فيها عناصر الإنتاج بينما لا يشترط في التمويل الربوي، فمثلا قد يستخدمه المستفيد المال في إقراضه بالربا¹.

4- طبيعة التمويل:

يتم التمويل الإسلامي عن طريق النقود أو عن طريق الأصول الثابتة، بينما التمويل الربوي يكون التمويل فيه عن طريق النقد فقط².

المطلب الثاني: مؤسسات وأدوات التمويل المالي الإسلامي

سنتناول في هذا المطلب أهم مؤسسات وأدوات التمويل المالي الإسلامي

أولا: أدوات (آليات) التمويل الإسلامي

1- **البنوك الإسلامية:** مؤسسة مالية إسلامية تقوم بأداء الخدمات المصرفية والمالية كما تباشر أعمال التمويل والإستثمار في المجالات المختلفة على ضوء أحكام الشريعة الإسلامية بهدف المساهمة في غرس القيم و المثل والأخلاق الإسلامية في مجال المعاملات و المساعدة في تحقيق التنمية الإجتماعية و الإقتصادية، والمساهمة في تحقيق الحياة الطيبة للأمة الإسلامية.

ومن أهم الصيغ التمويلية نذكر ما يلي:

أ- **المشاركة:** وهي أن يشترك إثنين أو أكثر بأموال مشتركة بينهم في أعمال زراعية أو تجارية أو صناعية أو خدمية ويكون توزيع الأرباح بينهم حسب نسبة معلومة من الربح، أما الخسارة فهي فقط بنسب حصص راس المال³.

ب- **المضاربة:** وهي دفع مال إلى الغير ليتصرف فيه، ويكون الربح بينهما⁴، من شروط التمويل بالمضاربة نذكر ما يلي⁵:

- أن يكون رأس المال من النقد (الذهب أو الفضة).

1 - محمد عبد الحميد، محمد فرحان، مرجع سبق ذكره، ص36.

2 - نفس المرجع، ص37.

- عيشوش عبود، مرجع سبق ذكره، ص 33³.

4- حمد بن عبدالرحمن الجنيدل، إيهاب حسين أبودية، الإستثمار والتمويل في الإقتصاد الإسلامي، الجزء الأول، الطبعة الأولى، 2009، ص 129.

5 -- أحمد جميل، الدور التموي للبنوك الإسلامية، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006 ص 116، 117، 119، 120.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتمويل المالي الإسلامي

- أن يكون رأس المال معلوما قدرا وصفه.

- أن يكون رأس المال عينا لا دينا في ذمة المضارب.

- أن يسلم رأس المال للمضارب ليتمكن من العمل.

- أن يكون الربح المشروط لكل واحد منهما (المضارب ورب المال) جزءا شائعا نصفًا أو ثلثًا أو ربعًا.

- يشترط في المضارب أن يكون أهلا للتصرف وأن يكون منفردا بالعمل وله أن يعمل في المضاربة دون قيود من رب المال.

ج- **المرابحة:** بموجب عقد المرابحة يحدد العميل مواصفات وسعر السلعة التي يريد شرائها على أن يقوم البنك بشرائها وإعادة بيعها للعميل، بإضافة العمولة أو هامش الربح إلى سعر السلعة¹

من شروطها نذكر:²

- بيان جميع مواصفات السلعة وعدم إخفاء عيوبها.

- بيان سعر السلعة الأصلي الذي اشتراها به البائع أساسا وما تم إضافته عليها من تكلفة، كالنقل والتخزين والضرائب.

- بيان مقدار الربح الذي يحدد كنسبة من ثمن السلعة وتكاليفها أو كقيمة نقدية.

- أن يكون البيع للسلعة عرضا مقابل نقود، ولا يجوز بيع النقود مرابحة أو السلعة بمثلها، لكن يجوز بيع عملة

بعملة أخرى مرابحة كبيع الدينار الجزائري مقابل الدينار الأردني مرابحة.

- بيان كيفية تسديد قيمة السلعة من قبل المشتري للبائع وكيفية نقل ملكية السلعة من قبل البائع للمشتري.

د- **الإجارة:** تشتق كلمة الإجارة في اللغة من الأجر وهو العوض، ومنه سمي الثواب أجرا.

أما في الاصطلاح فهي عقد على المنافع بمدة معلومة ويضمن معلوم³.

من شروطها:

- ضرورة أن يتوفر في المتعاقدان الرشد والبلوغ والأهلية لإبرام العقود والتصرفات..

¹ - حسن الحاج، أدوات المصرف الإسلامي، دورية جسر التنمية، الكويت، العدد 48 - ، ديسمبر 2005 ، ص 07.

² - محمد محمود العجلوني، الاستثمار والرقابة الشرعية في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، ط 1 - ، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، 1991 ، ص 238.

³ - عبد الله بن محمد بن أحمد الطيار، البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار الوطن، الرياض، ط 2 - ، ص 113

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتمويل المالي الإسلامي

-مع وضوح صيغة الإجارة وهي الإيجاب والقبول..

-كما يجب أن يكون المعقود عليه مباح ومملوك للبائع.

-والثمن معلوما لدى الطرفين؛ مع معلومية الإجارة وتحديدتها ومعلومية المنافع لكلاهما¹.

هـ-السلم: يشير السلم في لغة العرب إلى الإعطاء والترك والتسليف، أما في الاصطلاح فيقصد به بيع موصوف في ذمة ببديل يعطى عاجلاً².

2-الصكوك الإسلامية:

أ-تعريف الصكوك الإسلامية:

الصك لغة: هو كتابا يُكتب في المعاملات، أو وثيقة بمال أو نحوه³

أما اصطلاحاً: فيعرف انطلافاً من المعيار الشرعي رقم(17) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الخاص بصكوك الاستثمار كوثيقة متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية الأعيان أو المنافع أو الخدمات أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدأ استخدامها فيما أصدرت من أجله⁴.

إذا الصك هو أداة مالية تعبر عن أصول مادية مقابل قيمتها القابلة للتعامل عليها وفق ضوابط الشريعة الإسلامية.

ب -خصائص الصكوك الإسلامية: يمكن إيجاز أهم خصائصها فيما يلي:⁵

-يتكون رأس مال الصكوك من وحدات استثمارية متساوية القيمة يخول لصاحبها تملك حصة شائعة في موجودات العملية أو المشروع الاستثماري بنسبة ملكيته.

-الصك يمثل حصة شائعة في الموجودات سواء كانت أعياناً أو منافع أو خدمات أو نحو ذلك.

¹ -قتيبة عبد الرحمان العاني، التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية، ط 1، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 128-129.

² -شوقي بورقبة، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011، ص 21، 22.

³ - زهير بن دعاس، عويسي أمين، صيغ التمويل الإسلامي بين الواقع والمأمول، مجلة التنمية والإقتصاد التطبيقي-جامعة المسيلة، ص 246.

⁴ -المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، 2010 - ، ص 238

⁵ - زهير بن دعاس، عويسي أمين، نفس المرجع ص 246

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتمويل المالي الإسلامي

-الصكوك تمثل ديناً في ذمة مصدرها، وهذا ما يميزها عن السندات مع استحقاق الربح وتحمل الخسارة إن وقعت

-يتم تداولها (بالنسبة للصكوك القابلة للتداول) وفق الصيغ الجائزة شرعاً وقانوناً.

ج- أنواع الصكوك الإسلامية: توجد العديد من أنواع الصكوك نذكر أهمها فيما يلي¹:

-صكوك المشاركة: هي صكوك وشهادات مالية مسنودة بأصول حقيقية تمثل حصص المستثمر في بعض المؤسسات والشركات المملوكة كلياً أو جزئياً لها.

-صكوك الإجارة: تصدر بقيم متساوية تمثل ملكية أعيان مؤجرة في شكل صيغة عقد الإجارة وتمثل حصة في أصول مؤجرة متفق عليها مسبقاً بين الأطراف المختلفة والمحددة في نشرة الإصدار.

-صكوك المرابحة: هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتمويل شراء سلعة المرابحة.

-صكوك المقارضة: هي أداة استثمارية تقوم على تجزئة رأس مال القرض (المضاربة) بإصدار صكوك ملكية برأس مال المضاربة على أساس وحدات متساوية القيمة ومسجلة بأسماء أصحابها.

-صكوك السلم: هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتحصيل رأس مال السلم، وتصبح سلعة السلم مملوكة لحملة الصكوك، والمصدر لتلك الصكوك هو البائع لسلعة السلم، والمكاتبون فيها هم المشتررون للسلعة.

-صكوك الإنتاج: تعبر صكوك الإنتاج عن تلك الوثائق المتساوية القيمة التي يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تصنيع سلعة، ويصبح المصنوع ملكاً لحملة الصكوك.

3-صناديق الاستثمار الإسلامية:

هناك أهمية إقتصادية كبيرة لصناديق الاستثمار، بإعتبارها أدوات مالية وأوعية استثمارية جديدة لها تأثيرها في جذب المدخرات وتشجيع الاستثمار².

ومفهوم الصندوق الاستثماري الإسلامي نفسه مفهوم الصندوق الاستثماري مع إضافة أن يكون نشاطه وطريقة إدارته متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وعليه فهو عبارة عن وعاء استثماري يقوم على تجميع أموال المستثمرين في صورة وحدات وصكوك استثمارية، ويعهد بإدارتها إلى جهة من أهل الخبرة والاختصاص لتوظيفها وفقاً

¹ -بن دعاس زهير، رقيب نريمان، الصكوك الإسلامية كبديل تمويلي للعجز الموازني في الجزائر، مجلة بحوث ودراسات، العدد - 25، جانفي 2018، ص404

² -أحمد سفر قاض، المصارف الإسلامية، العمليات، إدارة المخاطر، والعلاقة مع المصارف المركزية والتقليدية، بيروت- لبنان، ص70.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتمويل المالي الإسلامي

لصيغ الاستثمار الإسلامية المناسبة، على أن يتم توزيع صافي العائد فيما بينهم حسب الاتفاق، وبحكم كافة معاملاتها أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية والقوانين السارية.¹

ثانياً: مؤسسات التمويل الإسلامي

1- المصرف المركزي الإسلامي: يقع في قمة هرم النظام المصرفي الإسلامي، ويعرف بأنه: "مؤسسة حكومية مستقلة، مسئولة عن تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاد الإسلامي في الحقل النقدي والمصرفي". ومن أهم خصائص المصرف المركزي الإسلامي التي ينبغي توافرها حتى يتمكن من تأدية المهام والوظائف الموكلة إليه، ما يلي²:

هو هيئة نقدية وحيدة في النظام النقدي والمصرفي الإسلامي، ولا تتنافس أي مؤسسة أو هيئة أخرى على القيام بوظائفه، وذلك تطبيقاً لمبدأ وحدة القيادة.

أن يكون مؤسسة عامة مملوكة للدولة، وهذه الخاصية تمنحها حق إصدار النقود القانونية في الدولة دون سواها من المؤسسات النقدية والمصرفية الأخرى، حيث يجمع الفقهاء على ضرورة احتكار الدولة لهذه الوظيفة لأهميتها، بالإضافة إلى توليها الإشراف على السياسة النقدية، وذلك وفقاً للسياسة الاقتصادية العامة للدولة. أن يكون المؤسسة الرئيسية في النظام النقدي والمصرفي الإسلامي للدولة، يجمع المصارف الإسلامية وينسق جهودها وينظم العلاقات بينها وبين مختلف المؤسسات المالية الإسلامية، بالإضافة إلى قيامه بالرقابة والإشراف على المعاملات المصرفية وعمليات السوق النقدية.

هو مؤسسة غير ربحية يهدف لتحقيق أهداف عامة تخدم المصلحة الاقتصادية العامة، كما يركز نشاطه على الأنشطة الكلية، أي الإصدار والإشراف على شؤون النقد والائتمان والابتعاد عن القيام بالعمليات العادية للبنوك. أن يتمتع بمبدأ الاستقلالية، وذلك لغرض إعطاء المصارف المركزية الإسلامية القوة الحيادية اللازمة للمحافظة على التوازن الاقتصادي في البلد، والمساهمة في تقديم البيئة الاقتصادية الملائمة لتحقيق درجات عالية من النمو الاقتصادي، من خلال سيطرتها على الجانب النقدي في الاقتصاد.

2- المصارف الإسلامية:

لم يتفق الباحثون والمنظرون لفكرة الصيرفة الإسلامية، على وضع تعريف محدد ودقيق يعبر عن المعنى الحقيقي للبنك الإسلامية، وهذا راجع لاختلاف زوايا النظر إلى البنوك الإسلامية من حيث تعدد وظائفها وأوجه النشاط التي تمارسها، وفي ما يلي نورد بعض هذه التعاريف:

¹ - عمر مصطفى الشريف، الصناديق الاستثمارية الإسلامية في الأردن. التقنين والرقابة، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي الأول للمالية والمصرفية- الإسلامية الجامعة الأردنية، عمان، الأردن 20/08/07.

² نسيلي جهيدة- "الهندسة المالية للمؤسسة و الأسواق المالية إشارة إلى سوق المشتقات و الحد من الأزمات"- أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير تخصص نقود و مالية- جامعة الجزائر 3- 2015/2014- ص ص 41-42.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتمويل المالي الإسلامي

"مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع التكامل الإسلامي¹ لتحقيق الآتي:

- جذب الأموال وتعبئة المدخرات المتاحة في الوطن الإسلامي وتنمية الوعي الإدخاري.
- توجيه الأموال للعمليات الاستثمارية التي تخدم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن الإسلامي.
- القيام بالأعمال والخدمات المصرفية على مقتضى الشريعة خالية من الربا والاستغلال بما يحل مشكلة التمويل قصير الأجل².

- يرى الدكتور أحمد النجار رائد فكرة البنوك الإسلامية في كتابه "بنوك بلا فوائد" البنوك الإسلامية هي أجهزة مالية تستهدف التنمية وتعمل في إطار الشريعة الإسلامية وتلتزم بكل الأخلاق التي جاءت بها الشرائع السماوية وتسعى إلى تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع، وهي أجهزة تنمية اجتماعية³.
تتضح معالم البنك الإسلامي أكثر من خلال هذا التعريف، إذ أنه يصف البنوك الإسلامية بأنها أجهزة مالية وتنموية واجتماعية، مالية من حيث أنها تقوم بما تقوم به البنوك من وظائف وأنشطة في تسيير المعاملات، وتنموية اجتماعية من حيث أنها تسعى إلى تحقيق التنمية فيه، وهذا وفق القواعد والأحكام المطابقة للشريعة الإسلامية.

حيث يمكن تعريف المصارف الإسلامية على أنها: "مؤسسة مالية نقدية تقوم بالأعمال والخدمات المالية والمصرفية وجذب الموارد النقدية وتوظيفها توظيفاً فعالاً يكفل نموها وتحقيق أقصى عائد منها وبما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار أحكام الشريعة الإسلامية السمحة"⁴.

في ضوء ما سبق يمكننا تعريف المصرف الإسلامي بأنه "مؤسسة مالية تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية في كل أنشطتها الاستثمارية والخدماتية من خلال دورها كوسيط مالي بين المدخرين والمستثمرين، وتقدم الخدمات المصرفية في إطار العقود الشرعية. وتميزها مجموعة الخصائص والفروق الجوهرية التي تفرق بينها وبين البنوك التقليدية- يوضحها الجدول التالي:

الجدول 1-1 أهم الفروق الجوهرية بين البنك التقليدي والبنك الإسلامي

عنصر المقارنة	البنك التقليدي	البنك الإسلامي
1	النشأة	نزعة فردية مادية للتجار في النقود وتعظيم الثروة.
		أصل شرعي لتطهير العمل المصرفي من الفوائد الربوية والمخالفات الشرعية الأخرى.

- عيشوش عبدو، مرجع سبق ذكره، ص 07¹

² - نصر سلمان- "البنوك الإسلامية"- بحث مقدم في الملتقى الدولي حول أنظمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية- ص 1.

³ - أحمد النجار- "منهج الصحوة الإسلامية (بنوك بلا فوائد)"- الاتحاد لبنوك الإسلامية- القاهرة- 1989- ص 9.

⁴ - محمد محمود العلجوني- "البنوك الإسلامية"- دار المسيرة- عمان- الطبعة الأولى- 2008- ص 110.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتمويل المالي الإسلامي

البنك الإسلامي	البنك التقليدي	عنصر المقارنة	
مؤسسة مالية مصرفية تتقبل الأموال على أساس قاعدتي "الخراج بالضمان" و"الغرم بالغنم" للاتجار بها واستثمارها وفق مقاصد الشريعة وأحكامها التفصيلية.	أحد مؤسسات السوق النقدي التي تتعامل في الائتمان النقدي وعمله الأساسي والذي يمارسه عادة قبول الودائع لاستعمالها في عمليات مصرفية كخصم الأوراق التجارية وشرائها وبيعها ومنح القروض وغير ذلك من عمليات الائتمان.	المفهوم	2
لا يتسم دوره بحيادية الوسيط بل يمارس المهنة المصرفية والوساطة المالية بأدوات استثمارية وتجارية يكون فيها بائعاً ومشترياً وشريكاً.. الخ.	مؤسسة مالية وسيطة بين المدخرين/المودعين والمستثمرين	طبيعة الدور	3
يقوم على أساس القاعدة الإنتاجية وفقاً لمبدأ الربح والخسارة.	يقوم على أساس القاعدة الإقراضية بسعر فائدة.	أساس التمويل	4
صاحب حساب جاري على أساس "القرض الحسن" و"الخراج بالضمان". صاحب حساب استثماري فهو رب مال. مشتري/بائع في جميع أنواع البيوع الحلال. شريك.	مودع ومدخر فهو مقرض ودائن أو مقرض ومدين وكلاهما على أساس الفائدة. مستأجر لبعض الخدمات المصرفية كصناديق الأمانات.	صفة المتعامل معه	5
لا يستطيع ذلك لوجود معنى الربا فيها.	• يستطيع إصدار أسهم ممتازة.	الموارد المالية الذاتية	6
- مضارب في مضاربة مطلقة باعتبار المودعين في مجموعهم رب مال، وللمضارب أي البنك أن يضارب فيكون رب مال وأصحاب العمل (المستثمرون) هم المضارب. - وكيل استثمار بأجر معلوم.	• يقوم بصفة أساسية ومعتادة بقبول الودائع وتقديم القروض للغير على أساس الفائدة.	الوظيفة الرئيسية	7

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتمويل المالي الإسلامي

عنصر المقارنة	البنك التقليدي	البنك الإسلامي
8	الريح	<ul style="list-style-type: none"> • يتحقق من الفرق بين الفائدة الدائنة والمدينة في عمليات البنك.
9	الخسارة	<ul style="list-style-type: none"> • يتحملها المقترض وحده حتى ولو كانت لأسباب لا دخل له فيها.
10	الخدمات المصرفية	<ul style="list-style-type: none"> • تؤدي مقابل ما يسمى عمولة تعتبر مصدراً من مصادر الإيراد لا تتقيد بطبيعة الخدمة ولا بالحلال والحرام.
11	الرقابة	<ul style="list-style-type: none"> • نوعان من الرقابة: من قبل الجمعية العمومية، والسلطات النقدية.
12	صندوق الزكاة	<ul style="list-style-type: none"> • لا مكان له فيه.
13	مقاصد الشريعة وأولوياتها	<ul style="list-style-type: none"> • ليس لها مكان فيه وإن حصل بعض التوافق فهو جزئي.

المصدر: عبدالقادر قدوري - متطلبات إدماج المنتجات المالية الإسلامية في الأسواق المالية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه تخصص إقتصاد تقدي ومالي ص 34.

3- الشركات المالية والاستثمارية: وهي التي تمارس الأعمال الاستثمارية وفق نظم الشركات الشرعية والتي لا تتبع الأساليب المصرفية، وتعرف الشركة: بأنها اتفاق بين اثنين أو أكثر على خلط ماليهما وعملها أو التزاميهما في الذمة بقصد تحقيق الربح، ومن أمثلتها شركات الاستثمار الإسلامية.

تعرف شركات الاستثمار الإسلامية بأنها "شركات تتلقى الأموال من مستثمرين من مختلف الفئات، لتقوم باستثمارها في تشكيلات من الأوراق المالية الإسلامية التي تناسب كل فئة، ويتحدد نصيب المستثمر بعدد من الحصص في التشكيلة التي يستثمر فيها أمواله، وليس من حق المستثمر أن يدعي ملكية أوراق مالية معينة داخل

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتمويل المالي الإسلامي

التشكيلة، بل حقه يتمثل فقط في حصة من التشكيلة ككل، يحصل في مقابلها على أسهم أو شهادات تدل على ذلك، وتعتبر صناديق الاستثمار الإسلامية الأدوات الرئيسية لشركات الاستثمار الإسلامية¹.

4- شركات السمسرة وصناع السوق المالية الإسلامية

شركات السمسرة هي الشركات التي تقوم بأعمال الوساطة بين البائع والمشتري في السوق المالية الإسلامية، من خلال تنفيذ عمليات بيع وشراء الأوراق المالية الإسلامية وغيرها، في ضوء الأوامر الواردة لهم من العملاء، وطبقاً للقوانين والتعليمات المنظمة لذلك نظير عمولة يتم الاتفاق عليها².

صانع السوق هو شخص مرخص له من إدارة السوق بالتعامل في أسهم شركة أو شركات معينة، حيث يحتفظ بمخزون معين من أسهم تلك الشركات، ويقوم بالشراء والبيع مباشرة، إما لحسابه الخاص، وإما لحاجة عملائه من الوسطاء والسماسرة وغيرهم، ويلتزم صانع السوق بشروط وضوابط معينة، الهدف منها مد السوق بالمرونة والسيولة اللازمة في أي وقت من الأوقات، ومن ذلك إلزامه بالشراء عندما يكون هناك من يود البيع، والبيع عندما يكون هناك من يود الشراء، وفي مقابل ذلك يقوم صانع السوق بدفع عمولة على العمليات التي يقوم بها³.

5- شركات التأمين التكافلي: وقد ورد تعريف التأمين التكافلي في قرار المجلس الأوربي للإفتاء والبحوث في دورته بديلين بما نصه: والبديل الشرعي لذلك هو التأمين التكافلي القائم على تكوين محفظة تأمينية لصالح حملة وثائق التأمين، بحيث يكون لهم الغنم وعليهم الغرم، ويقتصر دور الشركة على الإدارة بأجر، واستثمار موجودات التأمين بأجر أو بحصة على أساس المضاربة. وإذا حصل فائض من الأقساط وعوائدها بعد دفع التعويضات فهو حق خالص لحملة الوثائق، وما في التأمين التكافلي من غرر يعتبر مغتفرًا، لأن أساس هذا التأمين هو التعاون والتبرع المنظم، والغرر يتجاوز عنه في التبرعات⁴.

وعرفه بعضهم: باعتباره نظاماً هو تعاون مجموعة من الأشخاص يسمون "هيئة المشتركين" يتعرضون لخطر أو أخطار معينة على سبيل التبرع على تلافي آثار الأخطار التي قد يتعرض لها أحدهم بتعويضه عن الضرر الناتج من وقوع هذه الأخطار وذلك بالتزام كل منهم بدفع مبلغ معين يسمى "القسط" أو "الاشتراك" تحدده وثيقة التأمين أو "عقد الاشتراك" وتتولى شركات التأمين الإسلامية إدارة عمليات التأمين واستثمار أمواله نيابة عن هيئة المشتركين في مقابل حصة معلومة من عائد استثمار هذه الأموال باعتبارها مضارباً أو مبلغاً معلوماً باعتبارها وكيلاً أو هما (معاً).

¹ - منير إبراهيم هندي- "أدوات الاستثمار في أسواق رأس المال: الأسواق المالية وصناديق الاستثمار"- المكتب العربي الحديث- مصر - 2003-ص 95.

² -حسين شحاتة وعصام أبو نصر- "الضوابط الشرعية للتعامل مع السماسرة العالميين في أسواق الأوراق المالية"- سلسلة بحوث ودراسات في الاقتصاد الإسلامي- دار المشورة-ص 08.

³ - عبدالقادر قدوري، مرجع سبق ذكره، ص 39.

⁴ - عبد الله بن بية- "التأمين التعاوني والتأمين التجاري، مجلس الإمارات للإفتاء الشرعي"-مقال منشور على الموقع :

<http://binbayyah.net/> بتاريخ 29 فبراير 2020.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتمويل المالي الإسلامي

و أنه يقوم على مبدأ التعاون الإسلامي وأن أساسه عقد التبرع الشرعي وأن هذا التبرع يلزم بالقول على رأي الإمام مالك رضي الله عنه وعلى ذلك فإن "عضو" ما يسمى "بهيئة المشتركين" يصبح ملتزماً بدفع القسط بمجرد توقيعه على عقد التأمين وإن كان أساس دفع القسط هو التبرع ، وهذا ما يوضحه الشكل رقم 1-2

الجدول رقم: 1-2: أساسيات وعناصر المناظرة بين التأمين التجاري التقليدي والتأمين التكافلي الإسلامي

عنصر المقارنة	التأمين التجاري التقليدي	التأمين التكافلي الإسلامي
المعنى	عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد مبلغاً من المال أو إيراداً مرتباً أو أي عوض مالي آخر في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين بالعقد، وذلك في نظير مقابل نقدي يؤديه المؤمن له للمؤمن، فهو عقد معاوضة مالية احتمالي.	عقد تبرع بين مجموعة من الأشخاص للتعاون على تقليل الأضرار المبينة في العقد والاشتراك في تعويض الأضرار الفعلية التي تصيب أحد المشتركين والناجمة عن وقوع الخطر المؤمن منه وذلك وفقاً للقواعد التي ينص عليها نظام شركة التأمين والشروط التي تتضمنها وثائق التأمين وبما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.
الأساس الفقهي والقانوني	المعاوضة بين قسط التأمين ومبلغ التأمين.	التبرع بقسط التأمين لهيئة المشتركين.
ملكية الأقساط	لشركة التأمين أي المؤمن وحده.	لهيئة المشتركين في التأمين التعاوني في مجموعهم.
الأطراف	المؤمن والمؤمن له.	كل طرف مشترك يعتبر مؤمناً ومؤمناً له.
حساب القسط	يدخل فيه ربح شركة التأمين وسعر الفائدة كأساس في الحساب.	لا يعتبر الربح هو المقصد والهدف ولا وجود لسعر الفائدة فيه.
الربح	<ul style="list-style-type: none"> مقصود أساسي وتنفرد به شركة التأمين. يتحمله المؤمن لهم كعنصر من عناصر القسط. 	تبع لا قصد. إذا حصل ربح أو فائض تأميني يستفيد منه المشتركون في التأمين وأنه تابع لنتائج استثمار أموال التأمين وليس مقصوداً ابتداءً في العلاقة بين الاشتراك ومبلغ التأمين.
الخطر المؤمن منه	يراعى فيه معطيات قانون الاحتمالات وقانون الأعداد الكبيرة والكثيرة، ومن ثم تحقيق مصلحة شركة التأمين أولاً وأخيراً إذ تعمل	يراعى فيه أساساً تفتيت الأخطار والتعاون في تحمل الأضرار الناجمة عنها والمرتبة عليها لأي عضو في هيئة المشتركين في التأمين ومن ثم تحقيق مصلحته أولاً أي مصلحة الأعضاء فيه.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتمويل المالي الإسلامي

	شركات التأمين وفق مبدأ تعظيم الربح.	
الغاية (الهدف الكلي العام)	التعاون والأمن والاحتياط للمستقبل.	التعاون والأمن والاحتياط للمستقبل.
مبلغ التأمين	قد يكون أقل أو أكثر من الضرر الحاصل.	يكون دائماً لجبر الضرر الحاصل.

المصدر: عبدالقادر قدوري -متطلبات إدماج المنتجات المالية الإسلامية في الأسواق المالية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه تخصص إقتصاد نقدي ومالي ص40.

6-مؤسسة الزكاة: الزكاة ركن ركين من أركان الإسلام وهي عبادة مالية تطبيقية تقوم بدور أساسي في الإقتصاديات الإسلامية سواء على مستوى متغيرات وحركية الإقتصاد الكلي أو على مستوى الإستقرار الإجتماعي ومكافحة الفقر والبطالة ولهذا يستدعي الأمر إقامتها ومؤسستها.

أ-الدور النقدي لمؤسسة الزكاة: الزكاة مؤسسة مستقلة تستقطب جزءا هاما من الموارد المالية بشكل دائم ومتجدد يصل في بعض التقديرات إلى 7% من الدخل القومي في الدول التي لا تملك موارد كبيرة وتتراوح تلك النسبة من 10% إلى 14% في الدول الإسلامية التي تحتوي على ثروات معدنية وطاقوية كبيرة.

-أهمية الزكاة كأداة مالية تساهم في تحقيق الإستقرار النقدي:

إن للزكاة وظيفة إقتصادية، وإجتماعية وثقافية وسياسية فضلا عن ذلك فهي أداة مالية مساعدة ومكملة لأدوات السياسة النقدية في حال تحقيق الإستقرار النقدي، ذلك أن التأثير في نسبة 10% إلى 14% من الدخل القومي في مرحلة الجمع والتحصيل، أو في مرحلة الإنفاق والتوزيع لها أهميتها في المساعدة على التخفيف من حدة الإضطرابات النقدية، ويتوقف ذلك الدور على طرق إعمال هذه الأداة المالية أثناء تحصيل الإيرادات من الأوعية الزكوية المتنوعة سواء كانت أصولا رأسمالية أو دخولا متنوعة متولدة عن إستغلال هذه الأموال وبالتالي تنمو حصيلة الزكاة وتتجدد بنمو وتطور النشاط الإقتصادي.

-أهمية الزكاة كأداة لتوفير السيولة اللازمة لتمويل التنمية:

تتبع أهمية الزكاة بإعتبارها أداة لتوفير السيولة اللازمة لتمويل التنمية من جانبين على الأقل:

الأول ويتمثل في وفرة الحصيلة والتي قد تصل إلى 14% من الناتج القومي الأمر الذي يجعلها مصدرا مهما للتمويل، أما الثاني فيتمثل في الدور الإستثماري للزكاة بحيث أن لها وظيفة إنتاجية تتمثل في إستثمار جزء من

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتمويل المالي الإسلامي

حصيلتها في مشاريع تتمثل في استثمار جزء من حصيلتها في مشاريع إنتاجية لتشكل مصدر دخل دائم ومتجدد لمستحقيها¹.

ب- الدور الاستثماري لمؤسسة الزكاة:

- دور مؤسسة الزكاة في توفير الدعم التمويلي للمشروعات الكفائية الخاصة والعامة: تساهم مؤسسة الزكاة بصورة مباشرة في التقليل المتوالي من تنامي ظاهرة الفقر والبطالة من خلال توفير تمويل مجاني لأصحاب المشروعات الكفائية وهي تلك المشروعات التي تهدف إلى إخراج شريحة واسعة من حالة الفقر والإحتياج إلى حالة القدرة والإستغناء في مجال تأمين الإحتياجات الكفائية للإنسان، وذلك من خلال مصرف الفقراء والمساكين حيث يؤكد عدد هام من الفقهاء على أهمية الصرف الاستثماري للحصيلة وذلك لضمان إستقلال المستحق عن الزكاة بعد إنشاء مشروعه الكفائي من جهة، وكونه قد يصبح مصدرا للإيرادات الزكوية إذا طور ذلك المشروع وأصبح وعاءه في حدود الأنصبة المحددة لدفع الزكاة، ولذلك فهي تشجع على إقامة المشروعات الفردية والمؤسسات الحرفية².

- دور مؤسسة الزكاة على مستوى تمويل المشروعات الكفائية وضمان مخاطرها: يمكن أن تلعب مؤسسة الزكاة دورا معتبرا في مجال تغطية مخاطر الإستثمار بالنسبة للمشروعات الكفائية الفردية والصغيرة والمصغرة، وذلك من خلال إنشاء صندوق تغطية مخاطر الإستثمار في المشروعات الكفائية الزكوية لهذا الغرض ضمن مصرف الغارمين، وهذا سوف يزيد من الحافز نحو الإستثمار والقابلية للمخاطرة الإستثمارية والإقبال على إنشاء المشروعات الإقتصادية³.

- دور مؤسسة الزكاة على مستوى تأهيل أصحاب المشروعات الكفائية الخاصة والعامة: إن مؤسسة الزكاة في ظل التطورات المجتمعية الحديثة ستساهم في تكوين رأس المال البشري الذي من خلاله تطور منظومة المشروعات الإقتصادية وخاصة الكفائية، فتخصص جزءا من مصارفها للتكوين التأهيلي لأصحاب المشروعات الكفائية لضمان حسن إدارة مشروعاتهم المستقبلية التي تضمن لهم الإستغناء عن المعونات الزكوية.

7- مؤسسة الأوقاف:

إن الوقف في اللغة هو الحبس عن التصرف، وفي الإصطلاح الشرعي هو تحبيس الأصول والأموال وتسييل منافعها على الجهات الموقوف عليها على إختلاف بين الفقهاء في مال الملك بعد تحبيسه.

1 - صالح صالح، المنهج التنموي البديل في الإقتصاد الإسلامي، دار الفجر للنشر والتوزيع ط1، 2006، ص 616، 617.

2 - صالح صالح مرجع سبق ذكره ، ص 620.

3 - نفس المرجع، ص 621.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتمويل المالي الإسلامي

أما في المفهوم الإقتصادي فقد عرفه الدكتور منذر قحف بقوله: "بأنه تحويل للأموال عن الإستهلاك وإستثمارها في أصول رأسمالية إنتاجية تنتج المنافع والإيرادات التي تستهلك جماعيا أو فرديا¹."

يساهم الوقف في زيادة الإيدار فهو يمثل نوعا من الإيدار لأنه يحبس جزءا من الموارد عن الإستهلاك فضلا عن أنه لا يترك الثروة المحبوسة عاطلة وإنما يوظفها وينفق صافي ريعها (بعد إستقطاع تكاليف الصيانة والإحلال) في الغرض المخصص له ويساهم الوقف في توفير عدد من الوظائف من خلال النظار والموظفين والمشرفين ونحوهم في المؤسسات الوقفية والمساجد ونحوها وهو عدد كبير لا يستهان به ويتخصصون في تلك المجالات ويساعد الوقف في تمويل المشروعات الصغيرة على إتاحة المزيد من فرص العمل وإستغلال الثروات المحلية وزيادة الإنتاج وزيادة الدخل وبالتالي زيادة كل من الإيدار و الإستثمار وتعمل هذه المشروعات على إتاحة المزيد من السلع والخدمات مما يؤدي إلى المزيد من الرفاهية وتحسين مستوى المعيشة وزيادة القدرات التصديرية كما أن عوائد إستثمار أموال الوقف وتتميرها تشكل مصدرا لتمويل دائم لشبكة واسعة من المشروعات ذات النفع العام والمرافق الخدمية في مجالات حساسة كالتعليم والصحة وتوفير الحاجات الأساسية خاصة لفقراء المجتمع مما يتولد عنه مجموعة من الآثار الإقتصادية و الإجتماعية تنعكس الأولى على مستوى النشاط الإقتصادي ودور الدولة الرعائي وميزانيتها العامة وهيكل توزيع الثروة والدخل في المجتمع والأخيرة تنعكس على التنمية البشرية المرتكزة على الإنسان كعامل فاعل ومنتقي للتنمية في نفس الوقت إضافة إلى الحراك الإجتماعي الذي يثيره النشاط الوقفي في المجتمع².

المطلب الثالث: أثر التمويل المالي الإسلامي على النمو الاقتصادي:

أولا: مفهوم النمو الاقتصادي:

يعرف النمو الاقتصادي على أنه "مجموعة الأدوات التي تعمل وتساعد في زيادة الدخل من خلال الإستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية، إذ تستخدم الدولة كافة عوامل الإنتاج من موارد طبيعية وبشرية ورأس المال من أجل رفع معدلات الإنتاج وزيادة كمية السلع والخدمات، من خلال توفير العمال والآلات والمواد الإنتاجية التي تساهم في دعم النمو الاقتصادي، ويقاس النمو الاقتصادي بوصفة النسبة المئوية للزيادة في الناتج المحلي الإجمالي.

¹ - صالح صالح مرجع سبق ذكره ، ص 638.

² - زرقط رشيد، بدائل التمويل في النظام المالي الإسلامي، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه (ل م د) في العلوم الإقتصادية

تخصص إقتصاد كلي ومالية دولية ص 52.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتمويل المالي الإسلامي

يعرف كذلك على أنه " الزيادة في الناتج القومي الحقيقي من فترة إلى أخرى، وهو ما يعكس التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية المتاحة لجميع القطاعات الاقتصادية ازدادت معدلات نمو الناتج القومي والعكس صحيح¹.

ثانيا: دور التمويل المالي الإسلامي في تحقيق النمو الاقتصادي:

-يعمل التمويل الإسلامي على زيادة الإستثماري و تنويعه من خلال الإستثمار في مشروعات إنتاجية بالإعتماد على المضاربة والمشاركة.

-يساهم التمويل الإسلامي في توزيع الدخل بطريقة عادلة ومتفقة من خلال صيغة المضاربة، حيث يكون لصاحب رأس المال عائد ملائم، ويكون لصاحب العمل عائد ملائم أيضا، وهذا العائد يتمثل بتوزيع الربح.

-يوفر التمويل الإسلامي نظاما من شأنه تعزيز الصلة بين التمويل والإقتصاد الحقيقي، من خلال تركيزه على المشاركة في المخاطر لتحقيق الأهداف الاجتماعية والإقتصادية القائمة على أساس الشريعة الإسلامية².

ثالثا: العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي:

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي في أي بلد وهي³:

1- الموارد البشرية: هي من أهم العوامل المؤدية إلى زيادة النمو الاقتصادي، إذ تساهم كمية ونوعية الموارد البشرية في التأثير بشكل مباشر في الاقتصاد، فزيادة الإستثمار في رأس المال البشري يؤدي إلى تحسين جودة القوى العاملة، وهذه الزيادة في الجودة ستؤدي إلى تحسين المهارات والقدرات المطلوبة، بحيث يمكن تحقيق النمو الاقتصادي.

2- رأس المال: يطلق على كافة المنتجات التي يتم إنتاجها بالإعتماد على الصناعة البشرية، رأس المال في مجتمع ما هو مقدار ما بحوزة الاقتصاد من السلع الرأسمالية، من مؤسسات إنتاجية، مكان، طرق، مواصلات، جسور، مدارس، جامعات، وهياكل البنية التحتية بمختلفها، ستؤدي التحسينات وزيادة الإستثمار في رأس المال المادي مثل الطرق والآلات والمصانع، إلى تقليل التكلفة وزيادة كفاءة الناتج الاقتصادي، مما يؤدي في النهاية إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي.

3- الموارد الطبيعية: تؤثر كمية الموارد الطبيعية وتوفرها على معدل النمو الاقتصادي، سيعطي إكتشاف المزيد من الموارد الطبيعية، مثل النفط أو الرواسب المعدنية، دفعة للإقتصاد من خلال زيادة الطاقة الإنتاجية للبلد.

¹ -هداجي نعيمة، سنوسي قويدر، أثر التمويل الإسلامي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1993-2019)، دفاتر

mecas المجلد 17/العدد 1 مارس 2021، ص 437،438

² - هداجي نعيمة، سنوسي قويدر، مرجع سبق ذكره، ص 438

³ - نفس المرجع، ص 438

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتمويل المالي الإسلامي

إن فعالية أي مقاطعة في إستخدام مواردها الطبيعية وإستغلالها هي دالة على مهارات القوى العاملة ونوع التكنولوجيا وتوافر رأس المال، فالعمالة الماهرة والمتعلمون قادرون على استخدام هذه الموارد الطبيعية لتحفيز النمو الاقتصادي.

4-التكنولوجيا: تتضمن التكنولوجيا تطبيق الأساليب العلمية وتقنيات الإنتاج، فتطبيق تكنولوجيا أفضل يعني أن نفس القدر من العمالة سيكون أكثر إنتاجية، وسيقدم النمو الاقتصادي بتكلفة أقل يساعد التطور التكنولوجي في زيادة الإنتاجية بكمية محدودة من الموارد، فالبلدان التي عملت في مجال التطور التكنولوجي تنمو بسرعة مقارنة بالدول التي لديها تركيز أقل على التطور التكنولوجي، الذي يلعب إختيار التكنولوجيا المناسبة أيضا دورا في نمو الاقتصاد والعكس، فإن التكنولوجيا الغير مناسبة تؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج.

المبحث الثاني: عرض الدراسات السابقة والقيمة المضافة للبحث

تكمن أهمية الدراسات السابقة فيما تقدمه من إضافة في الموضوع المراد دراسته وإثراءه، ومن هذا المنطلق وجب علينا التطرق إلى بعض الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث:

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة

سنقوم بعرض بعض الدراسات السابقة التي لها علاقة بالموضوع

1-دراسة زهير بن دعاس، عويسي أمين تحت عنوان:(صيغ التمويل الإسلامي بين الواقع والمأمول)

مقال مقدم لمجلة التنمية و الإقتصاد التطبيقي -جامعة المسيلة العدد الرابع(04)-

هدف هذا البحث إلى دراسة إشكالية إستخدام صيغ التمويل الإسلامي في بعدين مختلفين بعد تطبيقي(الواقع)

وبعد نظري المأمول حيث تم تشخيص تطور التمويل الإسلامي في ثلاث دول(ماليزيا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية السودان) تعد رائدة في أقاليمها من حيث تبني هذا النوع من التمويل وهذا قصد إستكشاف أي نمط(مداينات أو مشاركات) يتبع هذا النوع من التمويل.

تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي عند دراسة واقع التمويل الإسلامي في الدول المأخوذة كعينة مع الإستعانة بالأدوات الإحصائية وتحديد الإستبيان عند محاولة تحليل آراء الخبراء الإقتصاديين والمنظرين

بحيث تم توزيع هذا الإستبيان على خبراء ومنظري التمويل الإسلامي عبر مختلف القارات

من خلال تحليل نتائج الإستبيان المتعلق بهذه الدراسة توصل الباحثان إلى النتائج الآتية:

فيما يخص الأنماط أوالصيغ الأكثر موافقة للشريعة الإسلامية: تبين أن صيغ التمويل التي إحتلت المرتبة الأولى هي: المشاركة، المضاربة والمزارة ثم جاء في المرتبة الثانية الإستصناع وفي المرتبة الأخيرة جاءت صيغتي المرابحة والمفاوضة وهو إقرار ضمنى من مجموع المنظرين والخبراء المستشارين على أن صيغ التمويل عن طريق المشاركات هي اعلى درجة (8 من 10) من ناحية موافقة الشريعة الإسلامية.

وكذا تم قياس درجة (مدى) المردودية الإقتصادية لصيغ التمويل وقد تبين الترتيب التالي:

إحتلت المشاركة المرتبة الأولى ثم جاءت كل من صيغتي المضاربة والمزارة في المرتبة الثانية لتأتي المرابحة، الإستصناع في المرتبة الثالثة وأخيرا صيغة المفاوضة.

وخلصت الدراسة على التأكيد على تعاظم التمويل الإسلامي بمختلف صيغه في الدول الإسلامية وغير الإسلامية خلال السنوات الاخيرة، وقد كان ذلك نتاج الخصائص والسمات التي تتمتع بها هذه الصيغ التمويلية

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتمويل المالي الإسلامي

وكذا لتعددتها وتنوعها وملاستها لإحتياجات المؤسسات والأفراد و الإقتصاد ككل ما جعلها تحوز على مكانة هامة في هيكل التمويل الإقتصادي في عديد الدول، إلا أن الهوة لا تزال كبيرة بين إستخدام الصيغ التي تقوم على المشاركة والصيغ التي تقوم على المداينات.

2-دراسة عبدالقادر قدوري تحت عنوان: (متطلبات إدماج المنتجات المالية الإسلامية في الأسواق المالية - دراسة تجارب دولية)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاد نقدي ومالي جامعة الشلف 2020-2021.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الهندسة المالية الإسلامية والأسواق المالية والأسس التي تقوم عليها، ومحاولة الإلمام بمختلف الجوانب المالية والاقتصادية المرتبطة بمنتجات الهندسة المالية، وتبسيط الضوء على أشكال المنتجات المالية الإسلامية مقارنة بالدور الذي ينتظر منها، مع توضيح أهم التحديات التي تواجهها الصناعة المالية الإسلامية في ظل العولمة وعمليات التحرر المالي والبيئة التنافسية، فضلا عن اقتراح مجموعة من الآليات والاستراتيجيات التي يمكن تبنيها في سبيل مواجهة هذه التحديات، وتجنب المخاطر الناجمة عنها. توصلت الدراسة إلى أن توطين المنتجات المالية الإسلامية بالأسواق المالية يتطلب توفير البيئة التشريعية والتنظيمية والشريعة المناسبة والمدعومة بقدرات بحثية عالية، وإطارات بشرية مؤهلة واستخدام المعايير الدولية في الإدارة والتسويق، وكذا استخدام تقنيات التكنولوجيا المالية والتعاون مع المؤسسات المالية الإسلامية من أجل تأسيس أرضية مشتركة لبحوث التطوير، مع تعميم إيصال التعاملات المالية إلى أكبر عدد ممكن من المتعاملين، مع زيادة وتيرة بناء القدرات الذاتية بالقدر الذي يمكنها من المنافسة على المستوى العالمي، وبالتالي تعزيز فرص نمو الصناعة المالية الإسلامية وامتدادها في الأسواق المالية.

كما بينت الدراسة في جانبها التطبيقي أن الدعم الحكومي والتخطيط السليم وتأسيس الهيئات الساندة للصناعة المالية الإسلامية، وتوفير البنية التحتية والإطار التشريعي والتنظيمي، بالإضافة إلى التكوين المتواصل للموارد البشرية في الجوانب الشرعية والمالية، والقدرة على استيعاب التحديات كلها عوامل مشتركة جعلت من ماليزيا وبريطانيا تتنافسان على المراتب الأولى في قيادة التمويل الإسلامي، كما يمكن للجزائر تنمية قدراتها في مجال المالية الإسلامية إذا عملت على تقوية البنية التحتية للسوق المالي، وسن قانون متكامل للصناعة المالية الإسلامية، وإصلاح قانون النقد والقرض والقانون التجاري وقانون الضرائب، وتدريب وتأهيل العاملين في القطاع المالي على أدوات التمويل الإسلامي، وفتح تكوينات ذات صلة بالمالية الإسلامية، بالإضافة إلى توفير الإرادة السياسية الحقيقية لإدخال الصناعة المالية الإسلامية في هيكل النظام المالي الجزائري.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتمويل المالي الإسلامي

3-دراسة محسن بن الحبيب تحت عنوان(الصكوك المالية الإسلامية البديل التمويلي لمشروعات التنمية الإقتصادية-تجربة ماليزيا أنموذجاً_) مقال مقدم لمجلة جامعة الأمير عبدالقادر للعلوم الإسلامية-قسنطينة- الجزائر، تاريخ النشر: 2019/09/30

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مدى الإهتمام بالصناعة المالية الإسلامية في الآونة الأخيرة من قبل العديد من الإقتصاديين والحكومات في محاولة لإيجاد بدائل مناسبة تحقق الاستقرار في الأسواق المالية، وأضحى التمويل الاسلامي من بين القطاعات الأسرع نموا في صناعة التمويل على مستوى العالم وتنامى بذلك دور الصكوك الاسلامية كأحد البدائل التمويلية بفضل تنوع وتعدد هياكل إصدارها ما من شأنه أن يوفر حولا متنوعا للشركات والحكومات الراغبة في الاستفادة من آلية التصكيك الإسلامي، لذا تهدف هذه الدراسة الى التعرف على أهمية الصكوك الاسلامية كخيار تمويلي واستراتيجي بديل وابرار دورها في تحقيق التنمية، من خلال عرض تجربة ماليزيا كأحد أكبر مراكز التمويل الاسلامي في العالم ومدى مساهمة الصكوك الاسلامية في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية.

4-دراسة زرقط رشيد (بدائل التمويل في النظام المالي الإسلامي : دراسة حالة الصيرفة الإسلامية بدولة السودان للفترة 1991-2014) أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه ل م د في العلوم الاقتصادية تخصص إقتصاد كلي ومالية دولية.

-هدفت هاته الدراسة إلى معرفة بيان سمة التمويل في النظام المالي الإسلامي والتي تجعل منه نظاما بديلا عن نظيره التقليدي وما ينحز عن هذا الفارق الأساسي من نتائج متعلقة بتوازن حجم القد ونظيره من السلع والخدمات كشرط مسبق للتنمية الاقتصادية.

ولأن الموضوع غلب عليه الإطار النظري فقد تم الإعتماد على كتابات الفقهاء و الإقتصاديين، كما تم إتخاذ حالة الصيرفة الإسلامية بالسودان نموذجا كونها الدولة العربية الوحيدة التي تطبق صيرفة إسلامية من أجل بيان معوقات تمويل التنمية الاقتصادية وسبل الصيرفة الإسلامية للحد منها.

وقد تبين أن التمويل الإسلامي بكل صوره لا ينشأ إلا بمقابل إنتاج أو بيع أو معاملة إقتصادية حقيقية وهذه سمته التي تميزه عن التمويل التقليدي الذي ينشأ بمجرد حاجة أو رغبة المتمول، وهذا الترابط بين الاقتصاد الحقيقي والحجم النقدي في التمويل الإسلامي يبرزه تماما المعيار الشرعي للتفرقة بين صيغ البيوع القائمة على الديانات الشرعية وبين التمويل الربوي، والذي ينص على ثلاثة شروط: الأول أن يكون البيع ركنا في العقد حين عقده، والثاني أن يكون المستفيد من الزيادة المشروطة ركنا أساسيا في العقد، والثالث وجوب عدم بيع السلعة العين قبل شرائها.

كما بينت الدراسة التطبيقية أن المصارف الإسلامية بالسودان لم تلعب دورا هاما في تمويل التنمية الإقتصادية بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة التي حدث كثيرا من التمويل على أساس صيغ المشاركات، ولهذا فقد تم

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتمويل المالي الإسلامي

إقتراح الإعتماد أكثر على المحافظة الإستثمارية القائمة على صيغ السلم والإستصناع لتخفيف المخاطر المتعلقة بالقطاعين الزراعي والصناعي.

بما أن هذه الدراسة يغلب عليها الطرح الفكري فقد جاءت أقرب إلى التوصيف النظري، وعلى كل فقد إعتد الطالب على المنهجين الإستنباطي والوصفي، وهما بحسب التصنيف الموالي:

إعتد الطالب في الفصول النظرية بصورة رئيسية على المنهج الإستنباطي في القضايا الفقهية المعتمد على الأدلة الشرعية من القرآن والسنة وأقوال الفقهاء وتكييف المسائل العلمية خاصة المستجدة منها وذلك بغية إستنباط ضابط التمويل المصرفي.

في حين إعتد في الفصل التطبيقي بصفة أساسية على المنهج الوصفي الذي تم توظيفه لتحليل الإحصائيات، البيانات والمؤشرات المالية للمصارف الإسلامية، وذلك بغرض الوصول إلى دور المصارف الإسلامية بالسودان في تمويل التنمية الاقتصادية.

من خلال الدراسة يتجلى الدور الهام للنظام المالي كونه يمثل مجموعة قنوات تصل التدفقات النقدية من ذوي الفائض المالي إلى ذوي العجز المالي لاستخدامه في المشاريع الإستثمارية للأغراض التنموية بما يضمن القيمة المضافة من السلع والخدمات للإقتصاد الوطني، أي أن التدفق النقدي يكون بغرض واحد هو زيادة حجم السلع والخدمات، ومن دون هذا الغرض فلا حاجة للتدفق النقدي، حيث نلاحظ اليوم تعدد قنوات التدفق النقدي في النظام المالي التقليدي لدرجة تجعل حجمه يعادل أضعاف حجم الإقتصاد العيني من السلع والخدمات، وهذا الإفراط في إنسياب النقد راجع إلى اعتباره نشاطا يستحق أجرا بدون مراعاة للغرض من هذا التمويل، ومن هذا جاء إعتبار سعر الفائدة حق تأجير المال وتعطيله عن الإنسياب والتدفق، بل أنه بمجرد إنسيابه من المقرض إلى المقترض هو نشاط يستحق عليه المقرض فائدة مالية.

5-دراسة زياد جلال الدماغ بعنوان "إطار مقترح لتطوير السياسة التمويلية لدعم عمليات التمويل في المصارف الإسلامية " دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الفلسطينية:رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل من الجامعة الإسلامية بغزة، مارس 2006

هدفت إلى تقديم مقترح لتطوير السياسة التمويلية لدعم عمليات التمويل في المصارف الإسلامية، وأهم ما توصلت إليه أن نجاح السياسة التمويلية مرتبط بتوزيع أساليب التمويل الإسلامي وتوزيع محفظة التمويل إقتصاديا و جغريا وكذا بدور هيئة الرقابة الشرعية وتحديد صلاحيات التمويل من قبل مجلس إدارة البنك، إلا أن الدراسة التي يقوم بها الطالب تختلف عن هذه الدراسة بملحوظ أكبر في تحليل نتائج التعثر المصرفي للصيغ التمويلية وأسبابه، كما أنها اختلفت عنها في أداة الدراسة ففي حين إعتدت هذه الدراسة على إستبيان ذي أسئلة قدم إلى موظفي المصارف الإسلامية للتأكد من مؤهلات الموظفين مهنيا وأكادمية وكذا محددات نجاح السياسة التمويلية وإلتزامها بالضوابط الشرعية.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتمويل المالي الإسلامي

كما إعتمدت دراسة الطالب على الأسلوب التحليلي لإحصائيات التمويل المصرفي وتحدياته وكذا تحليل الطوابق الشرعية المنصوص عليها بالمرشد الفقهية للهيئة العليا للرقابة الشرعية، ومرد هذا هو تميز التجربة السودانية عن نظيرتها الفلسطينية بهذه الهيئة.

6-دراسة عبد الرزاق معايزية (أدوات التمويل الإسلامي وإمكانية إدماجها في القطاع المصرفي الجزائري) أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقد، بنك وتمويل.

هدفت هاته الدراسة إلى التعرف على أهم العوامل والمتغيرات التي تتحكم في عملية إدماج أدوات التمويل الإسلامي في القطاع المصرفي الجزائري، وبغية الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع فقد تم التطرق في الجانب النظري منه مختلف المفاهيم المتعلقة بالتمويل الإسلامي، حيث يتوفر الاقتصاد الإسلامي على أساليب وصيغ تمويلية تدفعه إلى تحقيق التنمية والإزدهار، سواء بتعاون المال مع المال أو المال مع العمل، كما تناولنا مختلف المفاهيم الخاصة بالقطاع المصرفي الجزائري ومسيرة إصلاحه ومؤشرات أدائه.

وقد خلصت دراستنا في جانبها النظري والتطبيقي بعد تحليل نتائج الإستبيان الذي تم توزيعه على الإدارات العامة لعينة من البنوك إلى أن تطبيق الصيرفة الإسلامية وإدماج أدوات التمويل الإسلامي في القطاع المصرفي الجزائري تتحكم فيه عدة متغيرات وتعرضه جملة من المعوقات القانونية والتنظيمية والبيئية، وقد تم إيرادها مفصلة مع إقتراح مانراه مناسبة من حلول ومعالجات تندرج ضمن تصورات وسياقات وممارسات بحيث لاتزال حبيسة المنطق المصرفي التقليدي.

فالظروف الحالية تم تزايد الاهتمام بالتمويل الإسلامي والصناعة المصرفية الإسلامية التي طرحت كبديل فلها خصوصياتها بما تتوفر عليه من آليات ومنتجات وأدوات من شأنها كبح جماح القروض عالية المخاطر والتصدي لعمليات التوريق المولدة للربا ومواجهة صناديق الإستثمارات العقارية وأهمية الفوائد، وبالتالي التصدي للأزمات الاقتصادية والمالية عموما، ولعل هذا ما تجلى للعيان في عز الأزمة المالية العالمية الأخيرة في بعض البلدان التي تتمتع بإسلامية أنظمتها المالية والمصرفية من خلال إنتشار المصارف الإسلامية وأدوات الهندسة المالية الإسلامية.

لقد إعتد الطالب في تحليله على المنهج الوصفي التحليلي بهدف وصف وتحليل مختلف أبعاد الموضوع والوصول إلى النتائج المتوخاة منه، كما اعتمد على الأبعاد التاريخية لتتبع تطورات أدوات وصيغ التمويل الإسلامي وكذا تطورات القطاع المصرفي الجزائري، هذا بالإضافة إلى المنهج الإحصائي من خلال البيانات الرقمية الرسمية واستخدام مختلف الإختبارات الإحصائية في التحليل وغيرها وهذا في الجانب التطبيقي من الدراسة.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتمويل المالي الإسلامي

المطلب الثاني: موقع الدراسة الحالية في ظل الدراسات السابقة

نحاول في هذا المطلب إظهار أوجه الاختلاف والتشابه بين الدراسات السابقة ودراستنا الحالية وهذا من أجل معرفة النقاط الواجب علينا التركيز عليها والتعمق أكثر من أجل تثمين موضوع دراستنا.

أولاً: أوجه التشابه

أبرز وجه تشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة هو الإتفاق على أن:

الساحة المالية الدولية عرفت في الآونة الأخيرة تنامي غير مسبوق للتمويل الإسلامي سواء في بيته (العالم الإسلامي) أو خارج بيته (بعض بلدان الغرب) وذلك لعوامل متعددة تتعلق بوصول التمويل التقليدي إلى حدوده القصوى وانتشار الأزمات المالية والمصرفية.

في حين يتعلق بعضها الآخر بالرغبة في استقطاب شريحة واسعة من المجتمع الإسلامي التي تأبى التعامل بالربا.

سيطرت عمليات البنوك الإسلامية والصكوك على التعاملات الإسلامية بحوالي 95% بالرغم أن التمويل الإسلامي يشمل أنشطة أخرى كالتأجير وصناديق الإستثمار والتأمين التكافلي.

تمركز أغلب معاملات التمويل الإسلامي في دول مجلس التعاون الخليجي وماليزيا والسودان.

تشابه مع دراسات أخرى من حيث المنهج المتبع في الدراسة والمتمثل في المنهج الوصفي التحليلي.

تشابه مع بعض الدراسات الأخرى في الجانب التطبيقي والمتمثل في دراسة تجارب دولية من خلال جمع المعلومات لوصف المفردات والحقائق المرتبطة بموضوع البحث ودراستها وتحليلها للوصول إلى نتائج ممكن تعميمها.

ثانياً: أوجه الاختلاف

-لعل أبرز أوجه الاختلاف بين دراستنا الحالية والدراسات السابقة:

هو أن دراستنا شملت التمويل الإسلامي بصفة عامة بمختلف مؤسساته أما الدراسات الأخرى فتطرقت بعضها لبعض أدوات التمويل الإسلامي ومؤسساته مثل: الصكوك الإسلامية، الأسواق المالية الإسلامية، المصارف الإسلامية.

-فيما يخص الجانب التطبيقي بعض الدراسات قامت بإستطلاع رأي المنظرين والخبراء في التمويل الإسلامي إنطلاقاً من إستبيان وهذا ما أعطى نتائج جيدة لواقع التمويل الإسلامي في مختلف دول العالم.

-وبعض الدراسات قامت بدراسة حالة لمعرفة واقع التمويل الإسلامي في الميدان مثال: بنك البركة الجزائري.

المطلب الثالث: القيمة المضافة للبحث

- سعت الدراسة الحالية إلى محاولة توضيح أكثر لإنجازات التمويل الإسلامي بين ما هو واقع وما هو مأمول
- فالواقع يبين أن صيغ المداينات سيطرت على التمويل الإسلامي في جميع الدول محل الدراسة وذلك لأن المصارف الإسلامية تجد منفعة أو مصلحة أكبر في تطبيق صيغ التداول عن طريق المداينات.
- والمأمول المرغوب حسب آراء المنظرين والخبراء الإقتصاديين أن صيغ التمويل عن طريق المشاركات هي الأكثر توافقاً مع الشريعة الإسلامية والأكثر مردودية إقتصادية.
- وكذلك كقيمة مضافة تطرقنا بشيء من الإيجاز عن الدور التنموي للزكاة والأوقاف كمنهج تنموي بديل في الإقتصاد الإسلامي والتي يجب أن ترقى إلى مصاف مؤسسات التمويل الإسلامي لما لها من دور كبير في در رؤوس أموال تساهم في تطبيق أدوات التمويل الإسلامي.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل تم التطرق إلى مجموعة من المفاهيم النظرية المؤطرة للتمويل الإسلامي والمقارنة بينه وبين التمويل الربوي، بالإضافة إلى المفاهيم المتعلقة بأدوات ومؤسسات المالية الإسلامية، وفي الأخير تم عرض الدراسات السابقة ومقارنتها مع الدراسة الحالية، وإبراز القيمة المضافة للبحث.

الفصل الثاني:

التحويل المالي الإسلامي لدولة ماليزيا بين الإنجازات والتحديات

الفصل الثاني: التمويل المالي الإسلامي لدولة ماليزيا بين الإنجازات والتحديات

تمهيد:

طغى الاهتمام في السنوات الأخيرة دوليا ووطنيا بالمالية الإسلامية بعد أن أثبتت الأنظمة المالية التقليدية عجزها عن إيجاد حلول لأزمات من صنع منظومتها الداخلية التي غالبا ما تؤدي إلى الانسداد، حتى أن مطلب إدراج الشريعة الإسلامية في التعاملات المالية خرج من المنظور الفقهي والوعظي التقليدي لعلماء الدين الإسلامي لتتبنها مؤسسات مالية وحكومات وحتى مفكرون اقتصاديون، حيث شهد هذا العصر منافسة وسباقا كبيرا من أجل الحصول على جزء من التمويل الإسلامي، ولقد خطت بعض الدول خطوات كبيرة في هذا المجال، وأصبحت مرجعا فيه، خصوصا دولة ماليزيا التي تقدم نفسها على أنها المركز العالمي الأول للتمويل الإسلامي. وسنتطرق في هذا الفصل إلى مبحثين كالتالي:

المبحث الأول: نظرة عامة حول تطور وتحديات التمويل الإسلامي

المبحث الثاني: دراسة تجارب التمويل الإسلامي لدولة ماليزيا

الفصل الثاني: التمويل المالي الإسلامي لدولة ماليزيا بين الإنجازات والتحديات

المبحث الأول: نظرة عامة حول تطور وتحديات صناعة التمويل الإسلامي

يعتبر التمويل الإسلامي قطاعا ماليا رئيسيا منافسا ذا نطاق عالمي متنام، ويواكب التمويل الإسلامي أيضا التغيرات السريعة في السوق، كما اثبت التمويل الإسلامي أنه جذاب بالقدر نفسه لغير المسلمين سواء بسبب الخدمات المقدمة، أو لأن العملاء يريدون نهجا أكثر أخلاقية للخدمات المصرفية والمالية، وتميز الشريعة القطاع عن التمويل التقليدي، وخصوصا من خلال حظر الفوائد، وبعد اتساع نطاقه الجغرافي، دخل التمويل الإسلامي أسواقا جديدة في أفريقيا والولايات المتحدة الأميركية وأوروبا وروسيا، وسجل التمويل المصرفي الإسلامي نموا متسارعا، واعتبرت هذه الصناعة من أكثر القطاعات ديناميكية في النظام المالي العالمي. ورغم النجاحات التي حققتها الصناعة المالية والمصرفية الإسلامية، إلا أنها لازالت تواجه العديد من التحديات، حيث قمنا من خلال هذا المبحث بإعطاء نظرة عامة حول التطورات والتحديات التي تشهدها الصناعة المالية الإسلامية.

المطلب الأول: واقع الصناعة المالية الإسلامية عالميا

تزداد الثقة في الصناعة المالية الإسلامية والمصرفية الإسلامية يوما بعد يوم في مختلف دول العالم، حيث قدرت قيمة أصول التمويل الإسلامي بنسبة 13,9% في عام 2019 ليرتفع من 2,52 ترليون دولار إلى 2,88 ترليون دولار، وبسبب الأثر الذي خلفته أزمة جائحة كوفيد 19 من المتوقع ألا تشهد قيمة التمويل الإسلامي تغيرا في عام 2020 ولكن يتوقع أن تنتعش وتنمو بمعدل نمو سنوي مركب قدره 5% بدءا من عام 2020 فصاعدا لتصل إلى 3,69 ترليون دولار بحلول عام 2024¹.

وقد أدت الجائحة إلى إرجاء عمليات الدمج والاستحواذ، كذلك التي تمت بين بيت التمويل الكويتي والبنك الأهلي المتحد في البحرين، والتي كانت متاحة قبل تفشي الجائحة، فعلى سبيل المثال تم إطلاق تطبيق الخدمات المصرفية التكنولوجية المالية الإسلامية "نية"، كما أنشئت منصات التمويل الجماعي p2p وامتدت من المملكة المتحدة إلى ماليزيا. كما شهد قطاع التأمين التكافلي تطورا سريعا، وحرصت الحكومات لاسيما حكومات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على دعم التمويل الإسلامي، وأصبحت الصكوك من أبرز آليات التمويل الإسلامي المستخدمة في السنوات الأخيرة، وقد أثبتت جدواها في تطوير البنية التحتية لمجابهة احتمالات الفساد في المناقصات العامة.

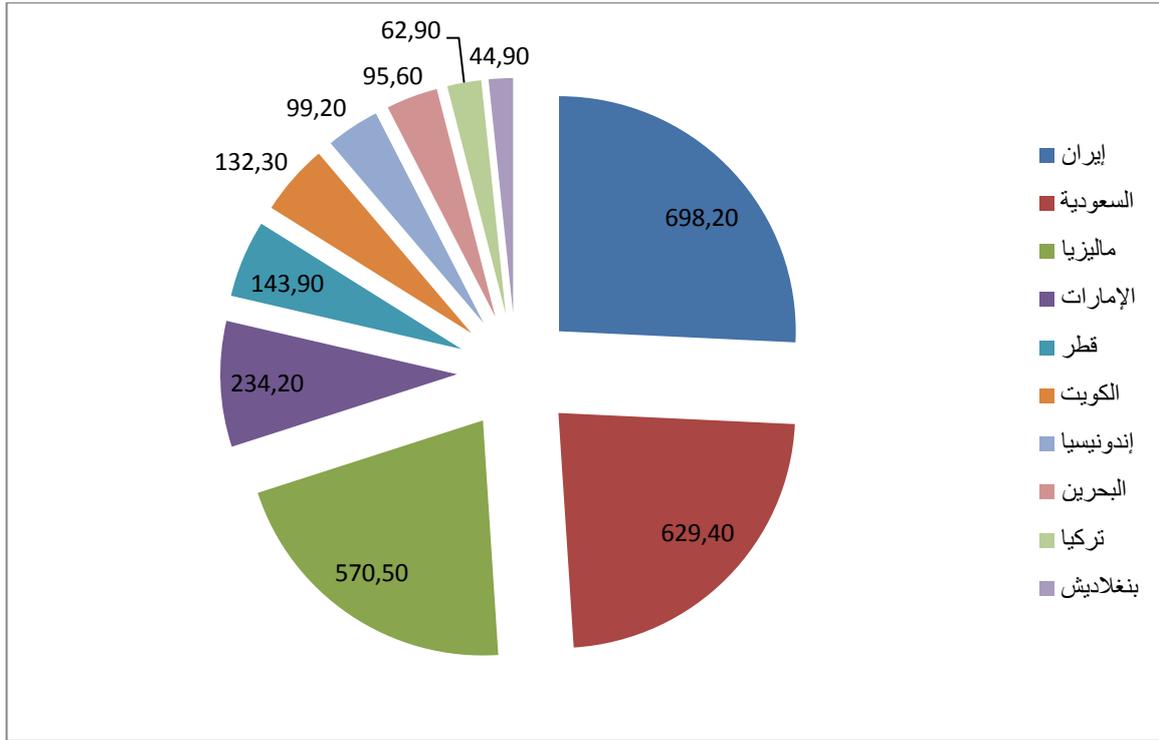
كما قدرت عدد مؤسسات التمويل الإسلامي 1462 مؤسسة على المستوى العالمي، فيما بلغت قيمة الصكوك 536 مليار دولار، وبلغت قيمة أصول التمويل الإسلامي 137 مليار دولار².

¹ -تقرير واقع الإقتصاد الإسلامي العالمي 2020/21، ص 11.

² -نفس المرجع، ص 11

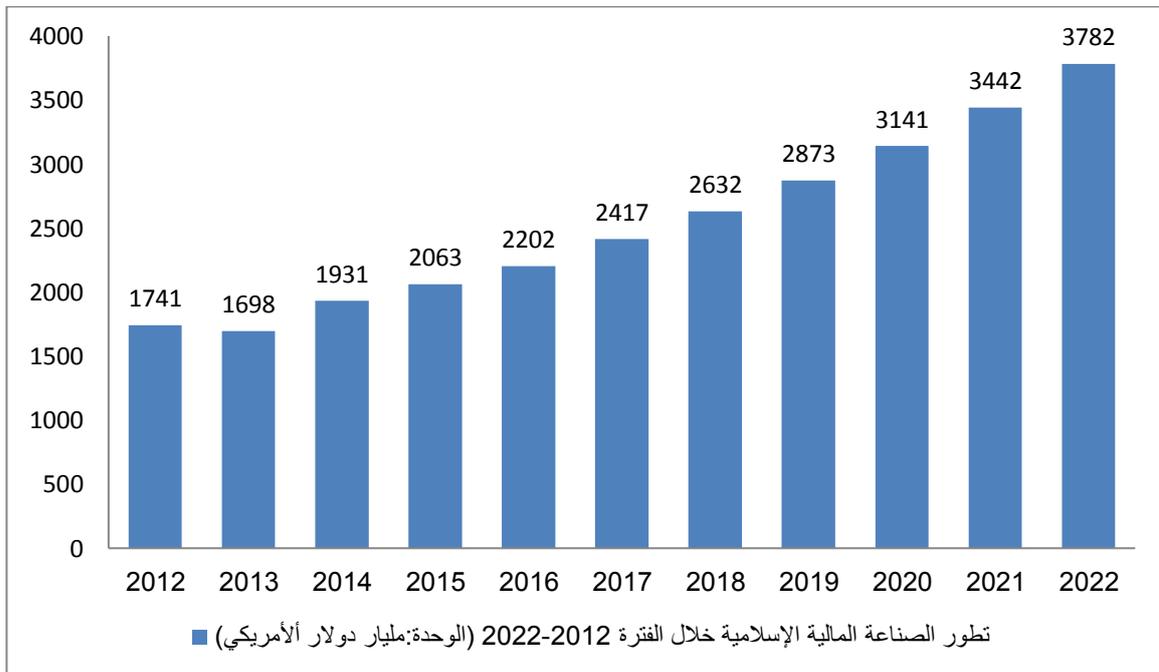
الفصل الثاني: التمويل المالي الإسلامي لدولة ماليزيا بين الإنجازات والتحديات

والشكل رقم 2-1 يوضح ترتيب الدول العشر الأولى في العالم وفقا لأصول التمويل الإسلامي (2019): الوحدة: مليار دولار.



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات تقرير واقع الإقتصاد الإسلامي العالمي 2020/21

الشكل رقم 2-2: تطور الصناعة المالية الإسلامية خلال الفترة 2012-2022



Source: ICD-Thomson Reuters, Islamic Financial Développement Report 2017, p11.

الفصل الثاني: التمويل المالي الإسلامي لدولة ماليزيا بين الإنجازات والتحديات

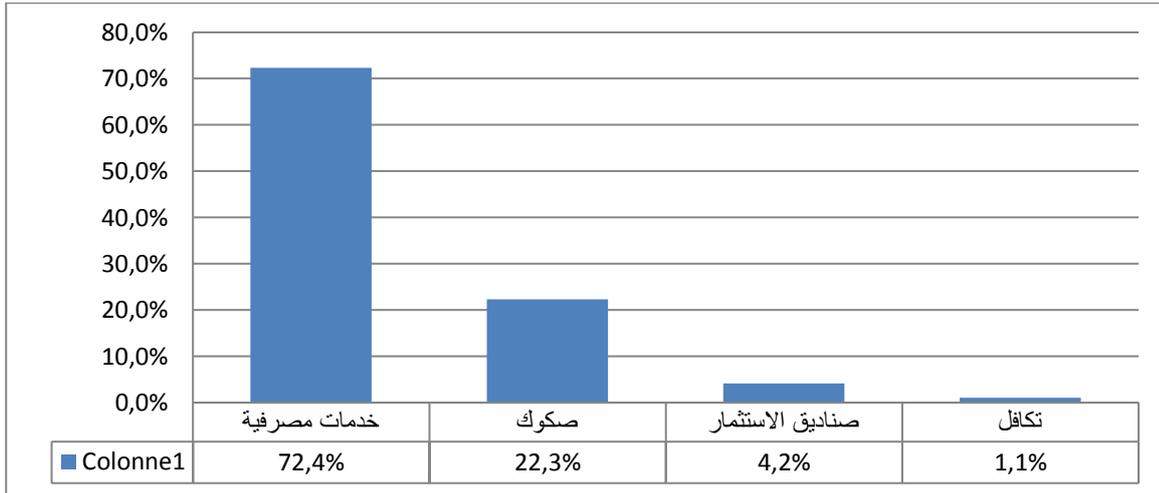
وقد استحوذت منتجات الخدمات البنكية نسبة 72.4% من أصول التمويل الإسلامي، حيث شهد قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية العالمي عام 2019 تحسن نمو الأصول على أساس سنوي بنسبة 11.32%، أين بلغ إجمالي الأصول في الربع الثالث من عام 2019 ما قيمته 2311 مليار دولار أمريكي (مقارنة ب 2076 مليار دولار أمريكي عام 2018)، النمو المسجل راجع إلى تحسن في الأصول الصيرفة الإسلامية في بعض الدول ولا سيما دول مجلس التعاون الخليجي التي شهدت عمليات اندماج كبيرة للبنوك الإسلامية، لتقوية التنافسية وجذب الودائع المستقرة وتعزيز كفاءتها، بما يعكس اهتماما عالميا واسع النطاق بفرص التمويل المصرفي الإسلامي¹، وهذا ما أكدته تقرير Islamic Financial Développement Thomson Reuters، حسب ما يوضحه الشكل رقم (2-4) الذي يمثل تطور أصول المصرفية الإسلامية خلال الفترة 2012-2020، كما استحوذت الصكوك على نسبة 22.3% ويشكل عام بدأ سوق الصكوك عام 2020 بشكل مشرق على خلفية تحسين أدائه عام 2019، وقد تم تسجيل ارتفاع في إصدار الصكوك خلال الثلاثي الأول من سنة 2020 مقارنة بسنة 2019، وكان من المتوقع أيضا أن تلعب الصكوك دورا كبيرا في عمليات التمويل، إلا أن النفاؤل تم تخفيفه بشكل كبير من خلال الصدمة المفاجئة الناتجة عن تفشي جائحة covid-19 والتقلبات العالمية في سعر النفط وإنتاجه، مما أدى إلى انخفاض في إصدار الصكوك المتوقعة بنسبة 32%، ومن المتوقع أيضا أنه حتى الاحتواء المبكر للوباء لن يمنع استمرار الانخفاض النسبي في إصدار الصكوك، وهذا لارتفاع مخاطر التخلف عن السداد في عام 2020 استجابة لتقلبات السوق مما أدى إلى هروب المستثمرين إلى بر الأمان وذلك بتحويل موجوداتهم إلى الذهب الذي شهد ارتفاع قياسي في سعره على حساب عائدات استثمارات الدخل الثابت التي تراجعت، كما انه من السابق لأوانه تقييم تطور إصدار الصكوك بسبب تأثير وباء covid-19 لأن الوضع لا يزال يتطور، تليها صناديق الاستثمار بنسبة 4.2% ما يعادل 110 مليار دولار بنسبة زيادة مقارنة بسنة 2016 تقدر ب 21%، ومنتجات التأمين التكافلي بنسبة 1.1% مسجلتا بذلك انخفاضا مقارنة بسنة 2017 حيث أنه في عام 2018 حافظت صناعة التكافل على توسعها مقارنة بالسنوات الثمانية الماضية (2011-2018)، مسجلة بذلك معدل نمو مركب سنوي 8.5%، إلا أنه في أواخر 2018 سجل قطاع التكافل تباطأ في النمو بالإضافة إلى انخفاض في حصة القطاع من مجموع الصناعة المالية الإسلامية، بالإضافة إلى ذلك هناك 353 مؤسسة تكافل عبر العالم بما في ذلك مؤسسات إعادة التكافل ونواذ التكافل، وتقدم منتجات التكافل في 33 دولة حول العالم معظمها من دول مجلس التعاون الخليجي ومنطقة جنوب شرق آسيا، حيث تمثل دول مجلس التعاون الخليجي أكبر سوق تكافل عالمي في عام 2018 بقيمة مساهمة 11.7 مليار دولار أمريكي تمثل 43% من إجمالي مساهمة التكافل العالمية². وهذا ما يوضحه الشكل (2-3) .

¹ Report ,bank Negara malaysia ,Islamic financial services board ,Islamic financial services industry stability report ,july 2020 ,p13.

² Report ,bank Negara malaysia ,Islamic financial services board ,Islamic financial services industry stability report ,july 2020 ,p p 13-14.

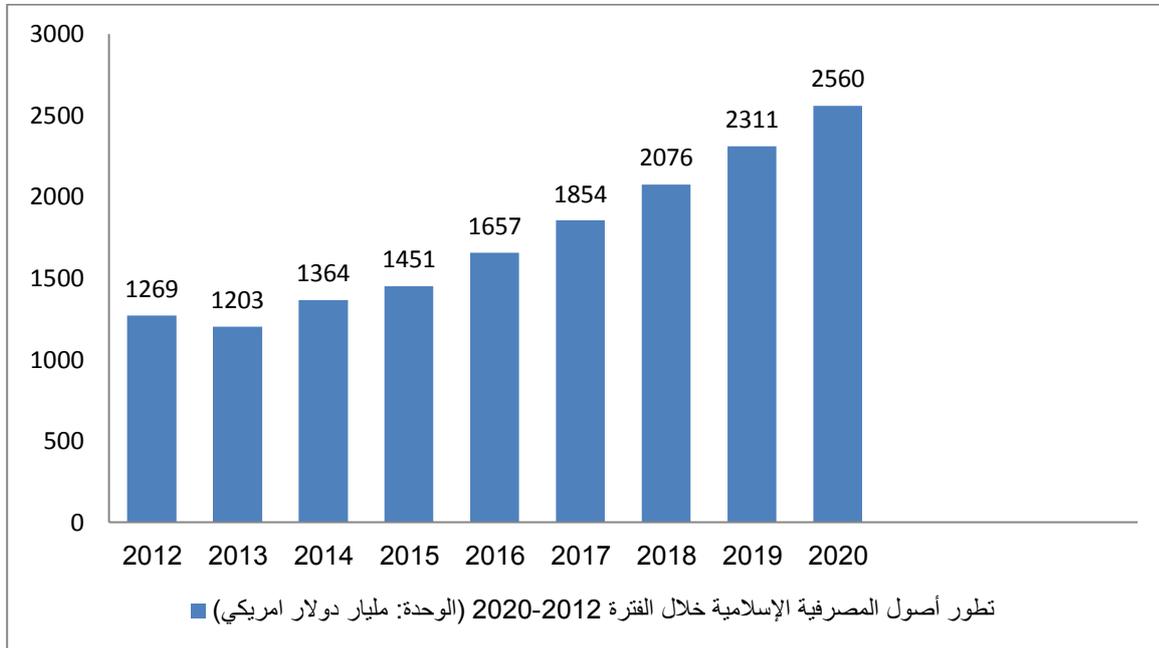
الفصل الثاني: التمويل المالي الإسلامي لدولة ماليزيا بين الإنجازات والتحديات

الشكل رقم 2-3: توزيع أصول التمويل الإسلامي على المستوى العالمي



source :Report ,bank Negara malaysia ,Islamic financial services board ,Islamic financial services industry stability report ,july 2020 ,p13.

الشكل رقم 2-4: تطور أصول المصرفية الإسلامية خلال الفترة 2012-2020

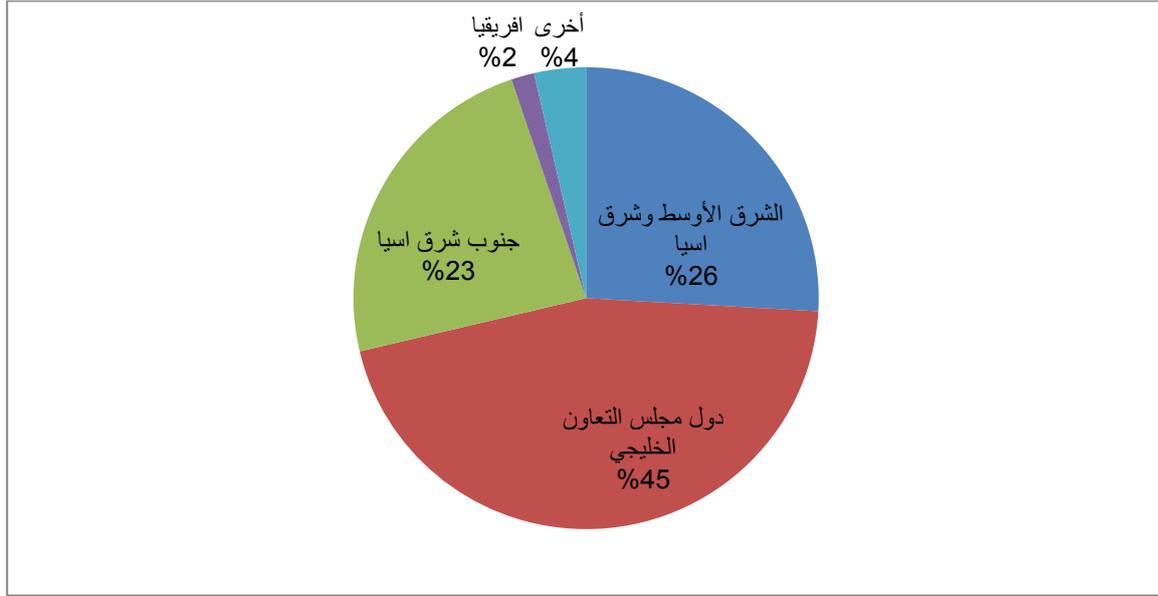


Source: ICD-Thomson Reuters, Islamic Financial Développement Report 2016, p: 29

إقليمياً: حافظت دول مجلس التعاون الخليجي على مكانتها كأكبر موطن لأصول التمويل الإسلامي في سنة 2019 بنسبة 45.4%، ثم تليها منطقة شرق آسيا بنسبة 25.9%، وتأتي منطقة جنوب شرق آسيا في المرتبة الثالثة بنسبة 23.5%، بينما تحتل إفريقيا المرتبة الأقل بحصة 1.6% من مجموع أصول التمويل الإسلامي. وهذا ما يوضحه الشكل رقم (2-5).

الفصل الثاني: التمويل المالي الإسلامي لدولة ماليزيا بين الإنجازات والتحديات

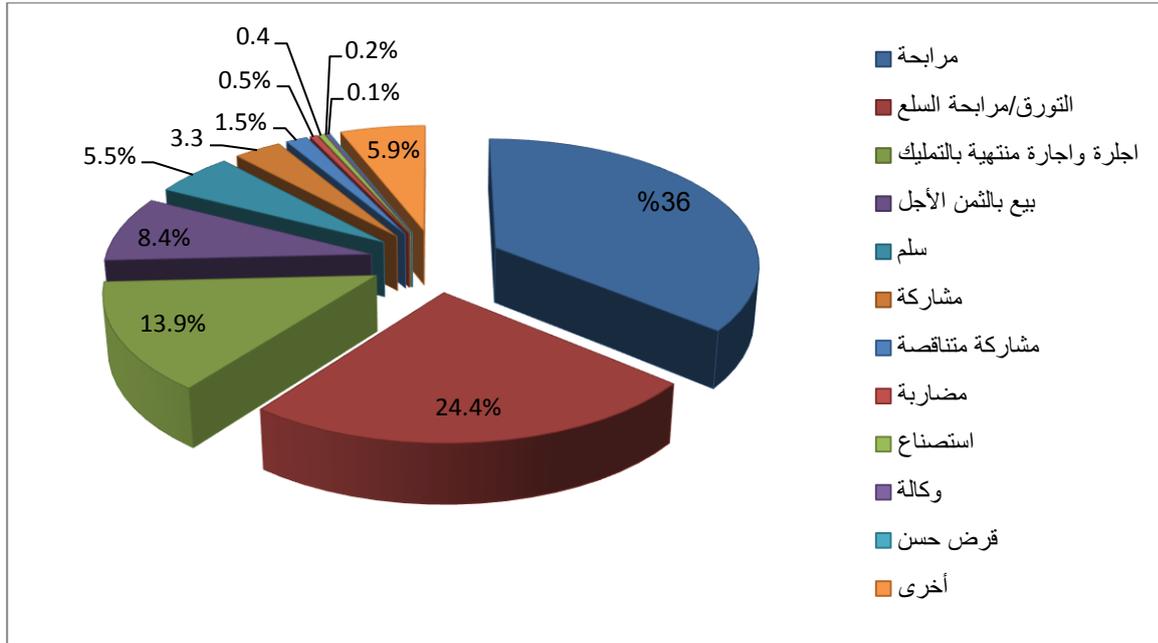
الشكل رقم 2-5: توزيع أصول التمويل الإسلامي جغرافيا



source :Report ,bank Negara malaysia ,Islamic financial services board ,Islamic financial services industry stability report ,july 2020 ,p13.

وتحليل الواقع التطبيقي لاستخدام صيغ التمويل الإسلامي يتبين اعتماد المصارف الإسلامية على صيغ البيوع بنسبة تصل إلى 85% مقارنة بصيغ المشاركات، وتحثل صيغة الإجارة المنتهية بالتمليك المركز الثاني بنسبة تقترب من 14% كما هو موضح في الشكل (2-6) التالي:

الشكل رقم 2-6: استخدامات صيغ التمويل الإسلامي في المصارف والفروع الإسلامية

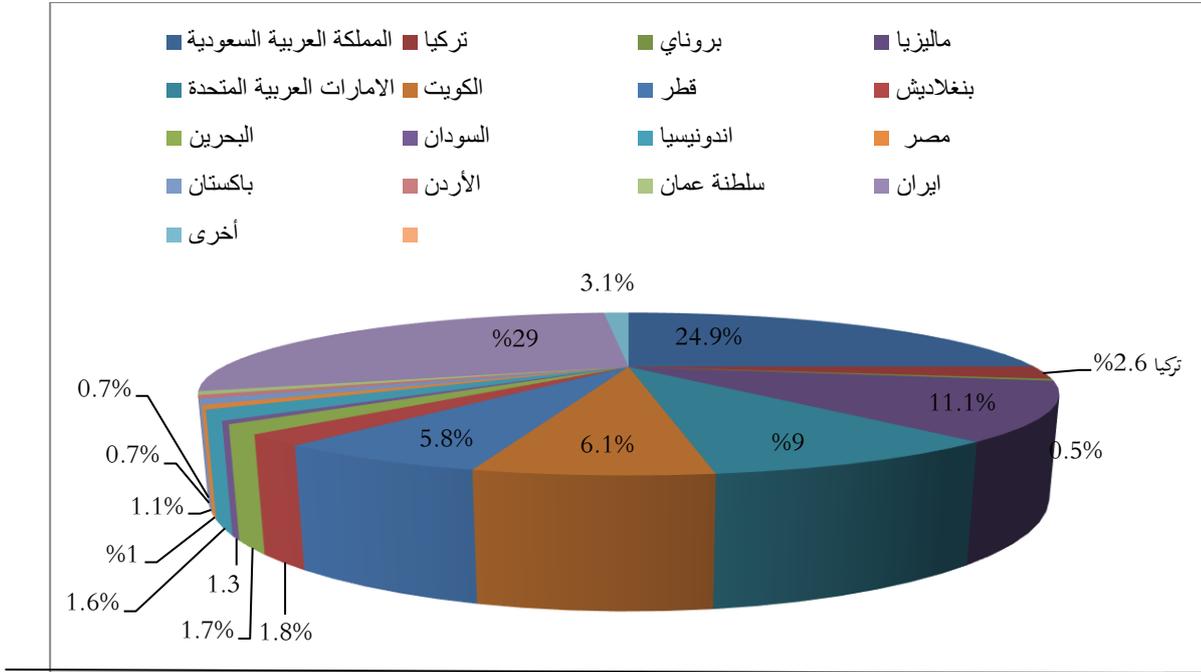


المصدر: أحمد شوقي سليمان - "تحليل مؤشرات نمو صناعة المصرفية الإسلامية" - مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية - العدد 89 - أكتوبر 2019 - ص 22.

أما عن إسهامات الدول في إجمالي الأصول المصرفية الإسلامية، تعتبر إيران أكبر سوق للصيرفة الإسلامية بنسبة 28.6% من إجمالي الصناعة المصرفية الإسلامية العالمية وهذا خلال عام 2019 (حيث سجلت في الربع الثاني من عام 2018 نسبة 32.1%)، تليها المملكة العربية السعودية بنسبة 24.9% سجلت خلال عام 2019 مقارنة بنسبة 25.1% خلال الربع الثاني لعام 2018. أما الإمارات العربية هي الأخرى لها حضور بارز في مجال الصناعة المصرفية الإسلامية بنسبة 8.7% من إجمالي الصناعة المصرفية العالمية، كما سجلت كذلك الكويت وقطر نسبة 6.3% و 6.1% على التوالي وهذا ما يعكس التزايد المطرد في إسهامات دول مجلس التعاون الخليجي للنهوض بهذا القطاع، من جهة أخرى تعتبر ماليزيا كذلك من بين الدول التي لها وزنها في المساهمة في نمو الأصول المصرفية الإسلامية بنسبة 11.1% بالإضافة إلى ذلك استحوذت عدة دول على حصة معتبرة وممتامية من إجمالي الأصول المصرفية الإسلامية على المستوى العالمي¹، وهذا ما يوضحه الشكل رقم (2-7).

¹ -islamic financial service board(ifsb), 2020, islamicfinancial services industry stability, report, p15 .

الشكل رقم 2-7: إسهامات الدول في إجمالي الأصول المصرفية الإسلامية



Source :Islamic financial service board (IFSB),2020,"Islamic financial services industry stability,report,p15.

المطلب الثاني: عروض وإنجازات التمويل الإسلامي في الأسواق الجديدة

شهدت صناعة التمويل الإسلامي انتشاراً جغرافياً ملحوظاً تجاوز الأسواق التقليدية لهذه الصناعة وهي¹:
1- إفريقيا: إن أفاق النمو المستقبلية للتمويل الإسلامي في القارة الإفريقية مشرقة باعتبار التطورات والمبادرات الأخيرة في العديد من الأسواق المالية الإسلامية الناشئة، فعلى سبيل المثال شهد عام 2014 تطورات تنظيمية في مجال الصيرفة الإسلامية في دول إفريقية، مثل أوغندا والمغرب، بغض النظر عن تباين مراحل تشريع السياسة التنظيمية بينهما، ففي أوغندا شملت التطورات التنظيمية الموافقة على قانون المؤسسات المالية المعدل لعام 2015، مما يمهّد الطريق لإدخال خدمات الصيرفة الإسلامية إلى البلاد، وفي المملكة المغربية قام البنك المركزي بوضع خطة لإصدار تراخيص للمصارف الإسلامية أثمرت على توقيع اتفاقية مشتركة بين بنك قطر الدولي الإسلامي ونظيره المغربي لإنشاء بنك إسلامي في البلاد بحصة 40% للشريك القطري، كما للمغرب

¹ بنك نيجارا- "التمويل الإسلامي: التنمية في الأسواق الجديدة"- 15 يناير 2016- تقرير على الموقع www.mifc.com -ص ص 2-4.

الفصل الثاني: التمويل المالي الإسلامي لدولة ماليزيا بين الإنجازات والتحديات

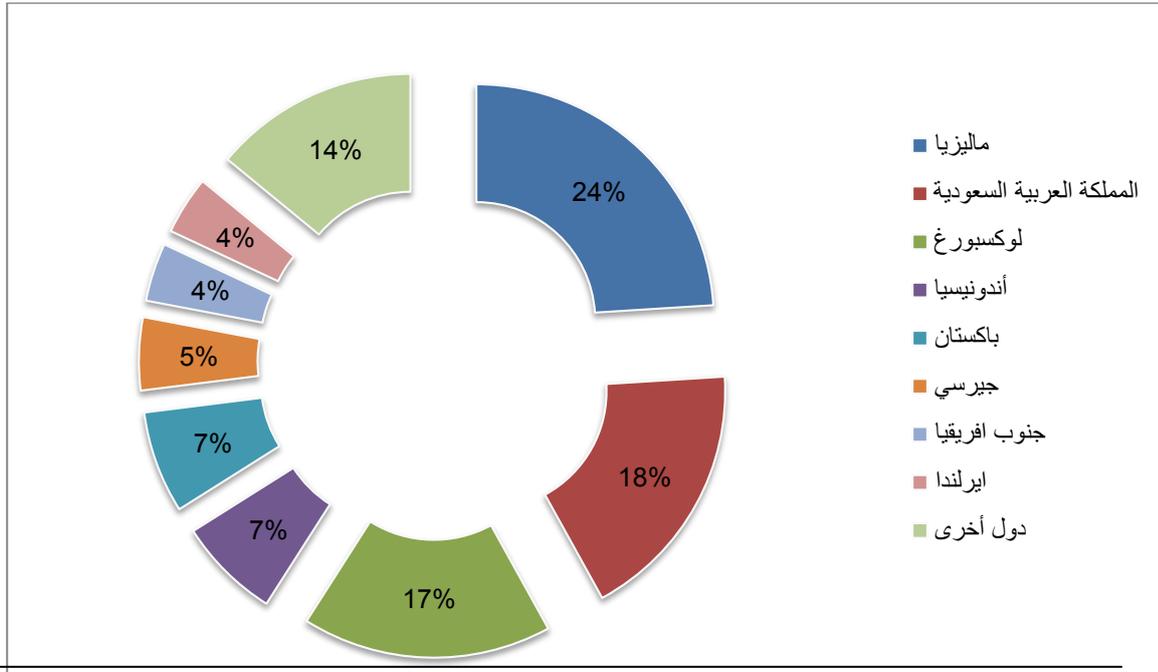
عضوية في هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية مما يؤكد أهمية التمويل الإسلامي في المغرب.

كما استحوذت أنشطة الصكوك على مساحة كبيرة من الاهتمام في مختلف الدول الإفريقية مثل نيجيريا وجنوب إفريقيا والسنغال والنيجر وساحل العاج على حد سواء، فهذه نيجيريا قد أعلنت إصدار 62 مليون دولار أمريكي مع عائد 14.75% في عام 2013، على نفس المنوال نسجت كل من جنوب إفريقيا والسنغال حيث أصدرت لأول مرة صكوكا سيادية بقيمة سوقية 500 و168 مليون دولار أمريكي على التوالي، في نوفمبر 2015 أصبحت ساحل العاج أحدث دولة إفريقية إصدارا للصكوك السيادية بمبلغ 15 مليار فرنك أفريقي بهدف تمويل المشاريع التنموية بدعم من القطاع الخاص للبنك الإسلامي للتنمية الكائن بالمملكة العربية السعودية، يستمر هذا البرنامج إلى غاية 2020، بالإضافة إلى ذلك كانت كينيا من بين الولايات التنظيمية القضائية التي تتداول دراسة موضوع إنشاء أسواق رأس المال الإسلامية بما في ذلك الصكوك، كما تتطلع السنغال بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية إلى إصدار صكوك ثانية بهدف تمويل مشاريع البنية التحتية الإستراتيجية على غرار مشروع القطار السريع الذي يربط دكار بالمطار الدولي الجديد Balise Daigne، وفي السودان أ قدم بنك الخرطوم الذي يعد المؤسسة المالية الإسلامية الأولى في البلاد على فتح فرع خارجي له في مملكة البحرين، هذا ما يؤكد الانجاز الهام الذي حققته دولة السودان في مجال التمويل الإسلامي. في جنوب إفريقيا اقترحت الخزانة في البلاد تمديد الإصلاحات الضريبية لتسهيل إصدار الصكوك من قبل الشركات المدرجة، كما تعتبر جنوب إفريقيا الموطن الرسمي الوحيد المميز بعدد الصناديق الاستثمارية بمساهمة تصل إلى 4% من إجمالي عدد الصناديق الاستثمارية في عام 2015. حيث يمثل الشكل رقم (2-8) نسب توزيع عدد الصناديق الإسلامية الاستثمارية حسب الدول¹.

¹-بنك نيجارا- "التمويل الإسلامي: التنمية في الأسواق الجديدة"- مرجع سبق ذكره- ص3.

الفصل الثاني: التمويل المالي الإسلامي لدولة ماليزيا بين الإنجازات والتحديات

الشكل رقم 2-8: عدد الصناديق الإسلامية الاستثمارية حسب الدول



المصدر: بنك نيجارا- "التمويل الإسلامي: التنمية في الأسواق الجديدة"-مرجع سبق ذكره- ص 3.

2- شرق آسيا: أظهرت البلدان القوية في شرق آسيا مثل اليابان وكوريا الجنوبية وهونغ كونغ والصين اهتماما ملحوظا من أجل تطوير الصيرفة الإسلامية في أسواقها المحلية، بالإضافة إلى خلق فرص لمصدري الصكوك للاستفادة من سوقها، فقد تم اتخاذ مجموعة من المبادرات لتطوير المصارف الإسلامية في جميع أنحاء شرق آسيا مما يشير إلى توقعات نمو قوية لهذا القطاع، على سبيل المثال في وقت مبكر من سنة 2015 اتخذ القطاع المصرفي في اليابان خطوات من شأنها تمكين مجال التمويل الإسلامي، لعل من ضمن الخطوات الرئيسية المتخذة هي إعلان هيئة الرقابة المالية اليابانية تخفيف القواعد المالية مما يكفل للبنوك المحلية البيئة المناسبة لتقديم منتجات التمويل الإسلامي، وبهدف الاستجابة لهذه الفرصة قام أكبر مصرف في اليابان بنك طوكيو ميتسوبيشي جنبا إلى جنب مع شركة سوميتو موميتسو المصرفية بالنظر في التعامل مع خدمات التمويل الإسلامي، مثل تقديم التمويل والودائع والخدمات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في فرعها الذي يتخذ من دبي مقرا له¹. كما أن الوكالة اليابانية للتعاون الدولي كثفت جهودها أيضا للعمل والتوسع في التمويل الإسلامي، من خلال التعاون مع المملكة الأردنية بشكل خاص بهدف إعداد خطط لإصدار صكوك إسلامية لتلبية الطلب المتزايد في البلدان الإسلامية، بالانتقال إلى كوريا الجنوبية فقد وفرت الحكومة التمويل اللازم لمجلس الخدمات المالية الإسلامية لإحداث مبادرة بوابة التعليم الإلكتروني كجزء من جهودها لتعزيز مصالحها في مجال التمويل الإسلامي، هذه المبادرة تتماشى مع جهود مجلس الخدمات المالية الإسلامية الرامية لتيسير التنفيذ والمساعدة على فهم معاييرهم من قبل الدول الأعضاء، من جهة أخرى تسعى هونغ كونغ جاهدة لتكون مركزا للوساطة المالية

¹ -بنك نيجارا-التمويل الإسلامي: التنمية في الأسواق الجديدة-مرجع سبق ذكره- ص 3

الفصل الثاني: التمويل المالي الإسلامي لدولة ماليزيا بين الإنجازات والتحديات

الدولية بين الصين والشرق الأوسط، باعتبارها البوابة المثالية لإدراج العملة الصينية في القطاع المصرفي الإسلامي.

إن من أحدث الجهود الرامية إلى تعزيز التمويل الإسلامي هو إصدار حكومة هونغ كونغ صكوكا سيادية عام 2015، حيث تم إدراجها في كل من بورصة هونغ كونغ، بورصة ناسداك دبي وبورصة ماليزيا، بالإضافة إلى ذلك مرر المركز المالي مشروع قانون الضرائب في عام 2014 للسماح ببيع الصكوك ومساومة المنافسة بين الصكوك الإسلامية والتمويل التقليدي، أما في الصين فقد وقع كل من بنك قطر الدولي الإسلامي وبنك قطر الوطني اتفاقا مع سوق الأوراق المالية الصينية لتطوير منتجات التمويل المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في البلاد، بالإضافة إلى ذلك تخطط منطقة نغشيا ذات الحكم الذاتي والتي تبلغ نسبة المسلمين فيها الثلث 6.5 مليون نسمة، لبيع صكوك بمبلغ 1.5 مليار دولار أمريكي.

3-شمال وجنوب أمريكا: في منطقة أمريكا الشمالية يطلق على التمويل الإسلامي بالعظيم القادم أو المقبل على قطاع الخدمات المالية في كندا، والأهم من ذلك هو امتلاك الحكومة الكندية الوسائل والقدرات التي من شأنها تعزيز فرص نجاح التمويل الإسلامي في البلاد، من أبرزها نسبة السكان المسلمين المتنامية، والنظام المصرفي المستقر بالإضافة إلى البيئة التنظيمية الملائمة، إن هذه المزايا كفيلة بجعل كندا مركزا للصيرفة الإسلامية في أمريكا الشمالية للاستدلال على ما سبق، فقد كشف كل من تومسون رويترز وتحالف توريننتو المالي للخدمات (TFSA) عن دراسة رئيسية قاموا بها بعنوان "توقعات كندا للتمويل الإسلامي" في هذا التقرير تحليل شامل وتقييم معاصر للفرص المتاحة حاليا أمام الحكومة الكندية للمضي قدما، كما يرمي هذا التقرير إلى أن يكون مرجعية عالمية للمعلومات والتحليلات ووجهات النظر حول فرص التمويل الإسلامي في كندا¹.

¹ -بنك نيجارا- التمويل الإسلامي: التنمية في الأسواق الجديدة-مرجع سبق ذكره-ص 4.

الفصل الثاني: التمويل المالي الإسلامي لدولة ماليزيا بين الإنجازات والتحديات

المبحث الثاني: دراسة تجربة التمويل المالي الإسلامي لدولة ماليزيا

تعد ماليزيا اليوم من الدول الرائدة في مجال المالية الإسلامية، حيث يعتبر سوقها المالي الإسلامي من بين التجارب الرائدة التي تسعى لتقديم البديل التمويلي الشرعي لنظيره التقليدي بالاعتماد على هندسة مالية إسلامية قائمة على الابتكار وتطوير عمليات وأدوات مالية في إطار توجهات الشريعة الإسلامية، وهذا عن طريق تبني منهجية علمية وعملية واضحة ومنظمة لمواكبة التطورات الحاصلة في مجال الصناعة المالية الإسلامية، وتجاوز التحديات التي قد تعترض طريق نموها.

المطلب الأول: تطور التمويل المالي الإسلامي بماليزيا

سنتناول في هذا المطلب نشأة واقع التمويل المالي الإسلامي لدولة ماليزيا

أولاً: واقع التمويل المالي الإسلامي في ماليزيا

-التعريف بدولة ماليزيا:

تقع ماليزيا جنوب شرق آسيا، تماماً شمال خط الاستواء، وتبلغ مساحتها حوالي 329,847 كم²، وتتكون من قسمين غير متجاورين يفصل بينهما بحر الصين الجنوبي، هما، شبه الجزيرة الماليزية الواقعة في شبه جزيرة مالايا، وتُعرف أحياناً باسم ماليزيا الغربية أو بالإنجليزية Malaysia Barat وتحدها دولة تايلاند، والقسم الثاني ماليزيا الشرقية أو بالإنجليزية Malaysia Timur الواقعة في جزيرة بورنيو، وتحدها دولتي إندونيسيا وبروناي بينما تتمثل حدود البلاد البحرية في دول: سنغافورة، وفيتنام، والفلبين.

تُعدّ ماليزيا إحدى دول العالم ذات العواصم المتعددة، وتُعدّ مدينة بوتراجاي (Putrajaya) المركز الإداري والقضائي للبلاد (العاصمة الإدارية)، أما مدينة كوالالمبور (Kuala Lumpur) فهي العاصمة الرسمية والملكية لها، حيث تم إدراجها كعاصمة رسمية لماليزيا في الوثائق الدولية، وتحلّ الترتيب الأول من حيث الحجم فيها، وتُدعى أيضاً باسم قلب ماليزيا، وتقع في ولاية سلاغور (Selangor) في الجهة الوسطى الغربية من شبه جزيرة ماليزيا، وتندرج تحت قائمة الأراضي الاتحادية، وبما أنها عاصمة للبلاد فمن الطبيعي أن تتركز فيها العديد من الأعمال التجارية والثقافية، والاقتصادية لدولة ماليزيا. ويتألف اتحاد ماليزيا من ثلاثة أقسام أساسية هي¹:

-ماليزيا الغربية: تتألف من دولة الملايو وتشمل هذه الجهة العاصمة كوالالمبور.

-ماليزيا الشرقية: تضم ولايتي "صباح" و"سراوك"، وهناك تضم ماليزيا أراضي تجاور جمهورية اندونيسيا.

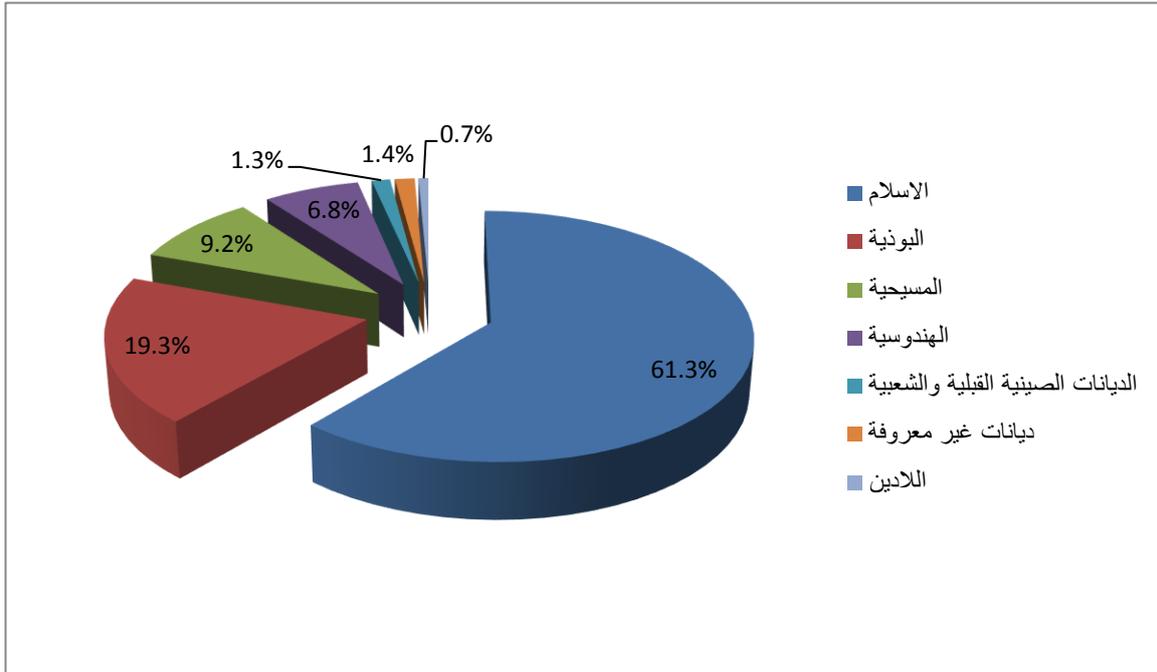
-مجموعة من الجزر الصغيرة: تقع بالقرب من جزيرة الملايو ومن جزيرة "بورنيو" وتبلغ مساحة هذه الجزيرة حوالي 3300 كيلومتر مربع .

يتألف الشعب الماليزي من مجموعات متعددة أهمها الملايو الصينيون، الهند، وأغلبية السكان يدينون بالديانة الإسلامية بحوالي 61.3% من مجموع السكان في حين توجد ديانات أخرى مثل: البوذيين، الهندود، النصرى... الخ

¹ - نادية فاضل - عباس فضلي - "التجربة التنموية في ماليزيا" - مجلة الدراسات الدولية - العدد 54 - جامعة بغداد - العراق -

الفصل الثاني: التمويل المالي الإسلامي لدولة ماليزيا بين الإنجازات والتحديات

تتوزع النسب حسب الشكل رقم 2-9: توزيع السكان حسب الديانة بماليزيا.



المصدر: الأمم المتحدة- "الصكوك الدولية لحقوق الإنسان"- على الموقع <http://docstore.ohchr.org> - بتاريخ 29 سبتمبر 2016.

ثانياً. نشأة التمويل الإسلامي بماليزيا:

1. نشأة المصارف الإسلامية بماليزيا:

بدأ الحديث عن المصارف الإسلامية في ماليزيا عام 1963م عندما بدأ الماليزيون المسلمون يهتمون بعمل آلية تقوم بادخار المال لتمكينهم من الحج، حيث قاموا بتأسيس منظمة اسمها "تابونغ حجي" تأسست في نوفمبر عام 1962م، وبدأت العمل رسمياً عام 1963م، وجاءت فكرة تأسيس الصندوق حينما تبناها الاقتصادي الماليزي "أنكو عزيز" عام 1959م حينما دعا إلى إنشاء مؤسسة غير ربحية تقوم على ادخار أموال الماليزيين الراغبين في الحج واستثمارها، قد بادرت الحكومة الماليزية إلى تبني مشروع الصندوق التكافلي لأجل تخفيف معاناة الراغبين في أداء فريضة الحج والتسهيل عليهم، فأنشأت مؤسسة حكومية شبه مستقلة، أطلقت عليها اسم طابون حاجي (أي مؤسسة صندوق الحج باللغة الماليزية)، لمساعدة الفقراء والمحتاجين على توفير المال اللازم للذهاب إلى الحج والتيسير على عامة الماليزيين بأداء هذه الفريضة بلا كلفة، وفكرة الصندوق قائمة على أن الأسرة الماليزية منذ ولادة المولود تفتح حساب ادخار له في هذه المؤسسة غير الربوية بمبلغ زهيد وتحافظ على استقطاع أقساطه الشهرية لا تتجاوز دولارين أو ثلاثة شهرياً، وبذلك يؤمن له كلفة نفقات الحج بطريقة تدريجية ويتم توظيف استثمار الأموال المدخرة لصالح المدخرين وتقسم الأرباح بين المساهمين على أساس المشاركة، وذلك تحقيقاً لفكرة

الفصل الثاني: التمويل المالي الإسلامي لدولة ماليزيا بين الإنجازات والتحديات

المشروع التي راعت رغبة المسلمين الماليزيين في تحاشي التعامل مع البنوك التقليدية الربوية، وكان هذا الصندوق نواة ومنطلقاً للمصرفية الإسلامية¹.

بعد نجاح هذا النموذج للدخار الإسلامي بدأ الاهتمام الحكومي بعمل بنوك إسلامية مستقلة، ترجم ذلك في عام 1981م بتأسيس هيئة عامة تتكون من عشرين خبيراً مصرفياً لدراسة إمكانية عمل مصارف إسلامية في ماليزيا ورفع النتائج للحكومة، وكانت النتائج ايجابية أي أنه يجب عمل قانون مستقل لعمل المصارف الإسلامية²، كما تضمن التقرير مجموعة من التوصيات أهمها³:

-على الحكومة تأسيس نظام مصرفي يعمل وفق الشريعة الإسلامية .

-تشريع قانون جديد يناسب أسلوب عمل النظام المصرفي الإسلامي، وذلك لأن قانون المصارف لعام 1973 م لا يتلاءم مع أسلوب عمل المصارف الإسلامية.

-تدرج المصارف الإسلامية تحت قانون رعاية الشركات لعام 1965م.

-تأسيس مجلس الرقابة الشرعية يتولى مهمة التأكد من أن عمليات المصارف الإسلامية لا تتعارض مع قواعد الشريعة الإسلامية .

وفي عام 2001م قامت الحكومة الماليزية بوضع خطة جديدة هدفت إلى زيادة مرونة نظامها المصرفي وإعطائه حيوية أكبر ضمن خطة عرفت باسم (Financial sector master plan)، وتضمنت هذه الخطة إنشاء المؤسسات التالية⁴:

- وحدة السوق المالية الإسلامية (ICMU)؛
- وحدة الدراسات والابتكار للمنتجات الإسلامية (IISG)؛
- إنشاء هيئة رقابة عليا ترجع إليها الهيئات الرقابية في المصارف الإسلامية (SAC)؛

وفي العام نفسه أعلنت ماليزيا إنشاء سوق رأس المال الإسلامي، إذ يمكن إصدار العديد من أوراق المال الإسلامية وتداولها في السوق الثانوية.

2. نشأة سوق الأوراق المالية الإسلامية في ماليزيا:

يعود تاريخ سوق رأس المال الماليزي إلى عام 1930م أين أسست نقابة سماسرة بورصة سنغافورة كنقابة منظمة للتعامل في الأوراق المالية، وفي تاريخ 9 ماي 1960 تشكلت بورصة مشتركة بين سنغافورة وكوالالمبور حيث أدخل نظام الغرف التجارية، إذ يكون في كل واحدة منها نفس الأوراق المالية المدرجة ونفس الأسعار، وذلك من

¹-قدوري عبدالكريم، مرجع سبق ذكره، ص195.

² - ابتسام ساعد- رايح خوني- " تجربة المصرفية الإسلامية في ماليزيا" - مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية-العدد 30-2017- ص 344.

³ - عدنان فرحان الجوارين- " متطلبات نجاح التحول إلي النظام المصرفي الإسلامي في بيئة عالمية متغيرة ماليزيا نموذجاً"- مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية- العدد 57- فبراير 2017- ص 82.

⁴ -عدنان فرحان الجوارين-مرجع سبق ذكره- ص83.

الفصل الثاني: التمويل المالي الإسلامي لدولة ماليزيا بين الإنجازات والتحديات

خلال ربطهم بالخطوط الهاتفية (خط هاتفي مباشر)، وفي سنة 1964م انفصلت سنغافورة عن ماليزيا رسميا وأسست بورصة مستقلة لها، وفي تاريخ 14 ديسمبر 1976م تم إنشاء بورصة لتداول الأسهم تحت اسم بورصة كوالالمبور للأوراق المالية المحدودة¹.

إن عملية تطوير سوق رأس المال الماليزي قد تمت من خلال عملية تدريجية، ويعتبر هذا السوق قطاعا جديدا مقابل القطاع المصرفي في تمويل الأنشطة الاقتصادية، إلا أن هذا السوق قد تطور أكثر في فترة الثمانينات والتسعينات، وكانت بداية نمو سوق رأس المال في أوائل الثمانينات بهدف رئيس لسد احتياجات القطاع العام من خلال إصدار الأوراق المالية الحكومية الماليزية MGS وعليه أصبح القطاع العام قطاعا أساسيا لتطوير الاقتصاد الوطني².

ويعود التطور الحقيقي لسوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا إلى أوائل التسعينيات من القرن الماضي عندما قامت شركة "Shell MDS Sdn Bhd" بإصدار وطرح الصكوك الإسلامية للتداول لأول مرة في السوق المحلي في عام 1990م، تبع ذلك إصدار العديد من الأدوات المالية الإسلامية الأخرى، مما أدى إلى تعميق وترسيخ العمل بالأدوات الإسلامية في سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا واتساعه³، وفي فيفري 1994م أسست PARS (PRODUCT APPROVAL AND REPOSITORY SYSTEM) وفقا لأحكام قانون صناعة الأوراق المالية لعام 1983م، وقد بدأت ممارسة عملياتها الرسمية في أوت من نفس السنة، وهو نظام يسهل تقديم المنتجات المصرفية الإسلامية الحالية والجديدة عبر الأنترنت للموافقة عليها عبر نظام آمن قائم على الويب، وهو أيضا مستودع يحتوي على تفاصيل جميع المنتجات المصرفية الإسلامية لمؤسسات الاستثمار الدولية، ومن ثم بدأ تأسيس نوافذ السمسرة الإسلامية، ونظام صناديق الاستثمار الإسلامية. وفي 17 أبريل 1999م، تم وضع مؤشرا لحركة أسعار جميع الأسهم العادية المتوافقة مع أحكام الشريعة المدرجة في اللوحة الرئيسية في البورصة الماليزية، وأطلق عليه مؤشر الشريعة "Shriah Index"، حيث أكثر من ثلثي الأسهم المدرجة في البورصة الماليزية هي من الأسهم المتوافقة مع أحكام الشريعة وفقا للجنة الاستشارية الشرعية لهيئة الأوراق المالية الماليزية، وذلك لقياس أداء الأسهم المتوافقة مع أحكام الشريعة والمدرجة على اللوحة الرئيسية في البورصة الماليزية⁴.

ثالثا: تسلسل أحداث صناعة التكافل بماليزيا:

لقد قام البنك المركزي الماليزي ضمن جهوده لتنمية صناعة التكافل في ماليزيا بتبني منهج تدريجي يمكن تقسيمه إلى ثلاثة مراحل:

1 -نصبة مسعودة- "تحو نموذج إسلامي لسوق رأس المال تجربة ماليزيا نموذجا"- أطروحة دكتوراه تخصص نقود وتمويل-

جامعة محمد خيضر-بسكرة- الجزائر - 2013- ص 237.

2 -المرجع نفسه.

3- Development in the Malaysian Islamic Capital market, Securities Commission, 2004, p26

4 -سبع فاطمة الزهراء- "أفاق التمويل الإسلامي في أعقاب الأزمة المالية العالمية 2008م الفرص والتحديات مع الإشارة إلى

نموذج ماليزيا"- مذكرة ماجستير نقود مالية وبنوك-جامعة عمار تلجي- الأغواط- الجزائر - 2013- ص 253.

الفصل الثاني: التمويل المالي الإسلامي لدولة ماليزيا بين الإنجازات والتحديات

-بدأت المرحلة الأولى بتشريع قانون التكافل لسنة 1984م وتأسيس أول شركة تكافل في عام 1984م. ركزت هذه المرحلة على تأسيس البنية التحتية الأساسية لهذه الصناعة، ولقد تم تشريع القوانين من أجل ضبط سير إدارة هذه الصناعة حيث تلزم هذه القوانين جميع شركات التكافل على تشكيل اللجنة الشرعية للتأكد من التزام شركات التكافل بمبادئ الشريعة في جميع الأوقات.

-شكلت المرحلة الثانية بداية تنافس وذلك بدخول شركة تكافل أخرى، كما شهدت هذه الفترة تعاوناً كبيراً بين شركات التكافل في المنطقة بما في ذلك تأسيس مجموعة تكافل آسيان في عام 1985م وتأسيس شركة asean retakaful international في عام 1997م، الأمر الذي ساعد على إجراء الترتيبات الخاصة بإعادة التكافل في ماليزيا وفي المنطقة، وهي بروناي واندونيسيا وسنغافورة .

-بدأت المرحلة الثالثة بتقديم الخطة الرئيسية للقطاع المالي في عام 2001م حيث تهدف إلى جملة أمور من بينها ترقية قدرات شركات التكافل وتقوية الهيكل القانوني والشرعي والرقابي لصناعة التكافل، ويتعلق الجزء المتعلق بالصيرفة الإسلامية والتكافل وسيلة لتحقيق طموح ماليزيا لتكون مركزاً دولياً للنظام المالي الإسلامي. ولقد شهدت هذه المرحلة زيادة عن التنمية والتنافس، وذلك اثر الترخيص لثلاثة شركات جديدة. ومن اجل تعزيز تنمية صناعة التكافل تم تأسيس اتحاد مخصص لشركات التكافل في عام 2002م ويعرف باتحاد التكافل الماليزي يسعى هذا الاتحاد إلى تحسين المراقبة الذاتية لصناعة التكافل بتنسيق ممارسات السوق وتعزيز التعاون بقدر اكبر بين شركات التكافل في سبيل تنمية صناعة التكافل.

جدول رقم 2-1: مراحل انتشار صناعة التكافل بماليزيا

المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة
-ديسمبر 1962م إنشاء فريق عمل خاص لدراسة مدى إمكانية تأسيس شركة تامين إسلامي.	-أكتوبر 1993م بدأت شركة MINI TAKAFUL SDN Behard	-فبراير 2001م تأسيس المعهد الماليزي للصيرفة والمالية الإسلامية .
-نوفمبر 1984م تأسيس Syarikat Takaful Malaysia Berhad (STMB).	-أكتوبر 1995م تأسيس مجموعة تكافل آسيان.	-مارس 2001م تدشين الخطة الرئيسية للقطاع المالي.
-ديسمبر 1984م نشر قانون التكافل لسنة 1984 في جريدة رسمية.	-ماي 1997م تعيين أعضاء المجلس الاستشاري الشرعي الوطني للصيرفة الإسلامية والتكافل	-جويلية 2002م بدأت شركة Mayban Takaful Behard نشاطها.
-أوت 1985م بدأت STMB نشاطها.	-ماي 1997م تأسيس شركة asean retakaful international في مركز ما وراء البحار المالي الدولي بجزيرة	-نوفمبر 2002م تأسيس اتحاد التكافل الماليزي.
-ماي 1988م كلف البنك		-جويلية 2003م بدأت شركة Takaful Ikhlas Sdn Berhad نشاطها.

الفصل الثاني: التمويل المالي الإسلامي لدولة ماليزيا بين الإنجازات والتحديات

المركزي الماليزي بمسؤولية مراقبة صناعة التأمين والتكافل والإشراف عليها	لابوان. -نوفمبر 1988م غيرت شركة MINI TAKAFUL SDN Behard اسمها إلى takaful nasional sdn Behard	-نوفمبر 2004م منح شركة commerce asset holding Berhad الموافقة المبدئية للقيام بأنشطة التكافل.
--	---	--

المصدر: مقال منشور على الرابط <http://www.ifti-sd.org/companies>

المطلب الثاني: تجارب ومؤشرات التمويل المالي الإسلامي في ماليزيا

خصصنا هذا المطلب إلى أهم مؤشرات نمو التمويل المالي الإسلامي لدولة ماليزيا

أولاً: أهم البنوك الإسلامية المتواجدة في ماليزيا:

1- البنك الإسلامي الماليزي (BIMB): ظهر البنك الإسلامي الماليزي كأول مولود إسلامي ماليزي، حتى وان سبقته تجارب صندوق الحج الماليزي على أساس المعاملات الإسلامية ذات الأهداف المحدودة والخاصة بشؤون الحج، حيث جاءت الفكرة نتيجة مساعي بعض المؤسسات والشخصيات الماليزية، فشكل رئيس الوزراء لجنة وطنية للبنك الإسلامي في 30/07/1981م وقدمت تقريرها في 01/07/1982م متضمنة رؤية متكاملة، مع توصيات ومقترحات لقيام البنك الإسلامي، ليتم رسمياً إعلان ميلاده بتاريخ 01/07/1983م، وبدأ بممارسة صلاحياته مبدئياً برأس مال 500 مليون رينغت ماليزي، وقد منح بعض الامتيازات من البنك المركزي الماليزي منها أن لا يسمح بترخيص أي بنك إسلامي في ماليزيا خلال عشرة سنوات حتى تقف التجربة الأولى للبنك الإسلامي على قدميها، وترى حقيقة النور.

2- بنك المعاملات الماليزي (BMMB): لقد شهد أول أكتوبر 1999م ميلاد ثاني مصرف إسلامي في ماليزيا، ثم توالى بعد ذلك إنشاء البنوك الإسلامية تعمل بنفس الأسس والمبادئ والقوانين التي قام عليها بنك إسلام ماليزيا، ويوجد في الوقت الحالي 17 بنك إسلامي أجنبي ينشط في السوق المصرفية الماليزية، منها ثلاثة مصارف عربية (مصرف الراجحي، بيت التمويل الكويتي، وبنك التمويل الآسيوي).

وحاليا هناك إحدى عشر بنك ذات ملكية محلية وستة بنوك ذات ملكية أجنبية في النظام المصرفي الإسلامي الماليزي وهو ما يوضحه الجدول رقم (2-2).

الفصل الثاني: التمويل المالي الإسلامي لدولة ماليزيا بين الإنجازات والتحديات

الجدول رقم 2-2: أهم البنوك الإسلامية الأجنبية الناشطة في السوق المصرفية الماليزية

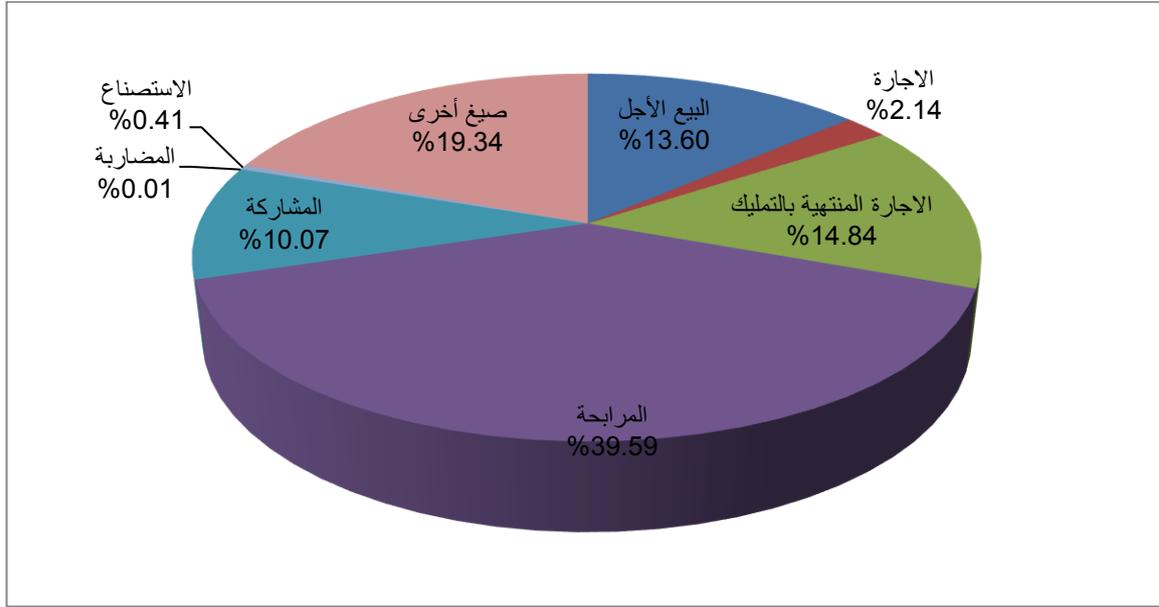
نوع الملكية	الاسم	الرقم
محلي	Affin Islamic Bank Berhad	1
محلي	Alliance Islamic Bank Berhad	2
محلي	Amislamic Bank Berhad	3
محلي	Bank Islam Malaysia Berhad	4
محلي	Bank Muamalat Malaysia Berhad	5
محلي	CIMB Islamic Bank Berhad	6
محلي	EONCAP Islamic Bank Berhad	7
محلي	Hong Leong Islamic Bank Berhad	8
محلي	May Bank Islamic Berhad	9
محلي	Public Islamic Bank Berhad	10
محلي	RHB Islamic Bank Berhad	11
أجنبي	AlRajhi Banking and Investment Corporation (Malaysia) Berhad	12
أجنبي	Asian Finance Bank Berhad	13
أجنبي	HSBC Amanah Malaysia Berhad	14
أجنبي	Kuwait Finance House (Malaysia) Berhad	15
أجنبي	Standard Chartered Saadiq Berhad	16
أجنبي	OCBC Al-Amin Bank Berhad	17

المصدر: عبدالقادر قدوري -متطلبات إدماج المنتجات المالية الإسلامية في الأسواق المالية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه تخصص إقتصاد تقدي ومالي ص 200 .

3- توزيع صيغ الاستثمار في البنوك الإسلامية بماليزيا:

تتنوع صيغ التمويل الإسلامي في ماليزيا، وهذا نظرا لأهمية كل صيغة من صيغ التمويل الإسلامي في تلبية متطلبات استثمار معين، حيث يوضح الشكل رقم (3-2) توزيع وتنوع صيغ التمويل الإسلامي المقدمة من طرف المصارف الإسلامية ومختلف الشبابيك والنوافذ التي تقدم خدمات مالية إسلامية وهذا خلال سنة 2017.

الشكل رقم 2-10: توزيع صيغ التمويل الإسلامي في المصارف الإسلامية بماليزيا. ديسمبر 2018



المصدر : المصدر: عبدالقادر قدوري -متطلبات إدماج المنتجات المالية الإسلامية في الأسواق المالية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه تخصص إقتصاد تقدي ومالي ص202.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه سيطرت صيغة المربحة بنسبة 39.59% وهذا راجع لانحياز معظم المصارف الإسلامية نحو الاستثمار بهذه الصيغة على الرغم من محدودية العائد المنتظر منها إلا أن حجم المخاطر ضئيل. كما تشكل صيغة البيع الأجل نسبة 13.60% من إجمالي التمويل الممنوح، بينما شكلت المشاركة نسبة 10.07% والمضاربة 0.01% مسجلتا بذلك أدنى نسبة وهذا لتعرض المضاربة للعديد من المخاطر التي تضعف إقبال المصارف الإسلامية عليها كمخاطر انعدام السيولة وقتتها، ومخاطر تغير أسعار الصرف، والمخاطر الائتمانية بالإضافة إلى مخاطر عدم معرفة معدل الربح المتوقع لعملية موضوع المضاربة بين الطرفين.

ورغم ذلك فطبيعة المصارف الإسلامية أنها مصارف استثمارية بدرجة الأولى، فالمتوقع أن تحوز صيغ الاستثمار على أعلى نسبة من التمويل الإسلامي لأنها تدعم نمو وانتشار المصارف الإسلامية.

الفصل الثاني: التمويل المالي الإسلامي لدولة ماليزيا بين الإنجازات والتحديات

ثانيا: التجربة الماليزية في التمويل بالصكوك الإسلامية

لقد مرت التجربة الماليزية في إصدار الصكوك بعدة خطوات نوجزها في مرحلتين أساسيتين هما¹ :

1-تذبذب في إصدار الصكوك: وتمتد هذه المرحلة من 1990 إلى 2000 حيث شهدت عدم إستقرار في إصدار الصكوك وهذا لحداتها في السوق المالي الماليزي ،ومن أهم ما يميز هذه المرحلة التي مرت عليها ماليزيا في تطويرها لصناعة الصكوك كانت:

***سنة 1990:** أصدرت شركة shell mds sdn bhd وهي شركة أجنبية وغير إسلامية ،فأول صك إسلامي بالرينجيت الماليزي بقيمة 125 مليون رينجيت (99مليون دولار)وكانت بصيغة البيع بثمن أجل .

***سنة 1997:** أطلقت شركة khazanah المملوكة للحكومة الماليزية أول صكوك khazanah ،وكانت صكوك بدون فوائد (صفر كوبون) كان إصدار هذا الصك من قبل الحكومة محاولة منها إيجاد صك بديل للسندات التقليدية المحلية و لمعرفة مدى إستجابة السوق لهذا النوع من المنتجات .

***سنة 2000:** من الضوابط التي قررتها لجنة مراقبة عمليات البورصة على مصدري السندات الإسلامية تعيين المستشارين الشرعيين المستقلين .

2-مرحلة نمو سوق إصدار الصكوك الإسلامية: وشهدت هذه المرحلة نموا مضطربا من ناحية الحجم والقيمة ،وكذلك من ناحية الأنواع المبتكرة من الصكوك وتميزت هذه المرحلة بالآتي:

***سنة 2001:** أصدرت شركة kumpulangutrie bhd: أول نوع من صكوك الإجازة بمبلغ 150 مليون دولار أمريكي ،وتمثل أول الصكوك التي تم تصنيفها قبل إصدارها ، وكانت مدرجة في مركز لبوان الدولي للتبادل (lfx) ، وكانت هذه الصكوك من بين أول صكوك الإجازة التي كونت إصدار قيمته 395 مليون دولار أمريكي .

***سنة 2002:** أطلقت الحكومة الماليزية صكوك الإجازة المشهورة (الصكوك الماليزية الدولية) بمبلغ 600مليون دولار أمريكي حيث أصبحت بهذا الإصدار أول دول العالم التي تصدر الصكوك الحكومية الدولية ،حيث سمحت الحكومة الماليزية بخصم مصروفات إصدار الصكوك الإسلامية من ميزانيتها الفيدرالية سنة 2003 وكان الإصدار على مبادئ شرعية من الإجازة والمضاربة والمشاركة .

***سنة 2003:** حل شامل لمشاكل الضريبة في السندات الإسلامية كما هو الحال في السندات التقليدية وقد أعلن عن هذا في الميزانية الفيدرالية لسنة 2004،كما أن الحكومة الماليزية قد سمحت بخصم مصروفات إصدار السندات الإسلامية التي أصدرت على مبدأ الإستصناع من ميزانيتها الفدرالية لسنة 2004.

¹ -محسن الحبيب، الصكوك المالية الإسلامية البديل التمويلي لمشروعات التنمية، مجلة جامعة الأمير عبدالقادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة الجزائر، العدد 02، 2019، ص 1014،1015،1016.

الفصل الثاني: التمويل المالي الإسلامي لدولة ماليزيا بين الإنجازات والتحديات

*سنة 2004: أصدرت لجنة مراقبة عمليات البورصة ضوابط عرض السندات الإسلامية ، وكان إصدار هذه الضوابط بمثابة الهيكل التسييري في إصدار السندات الإسلامية لتنمية جوانب الابتكار لسوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا .

*سنة 2005: أصدر البنك الدولي السندات الإسلامية (الصكوك) التي يحل أجلها في 2010 بمبلغ 760 مليون رينجت ماليزي وهو أكبر سوق الصكوك من حيث الإصدار ، كما تم في هذه السنة أول إصدار الصكوك المشاركة من طرف شرك ، Capital BERHAD Musyarakah One بقيمة 2.5 مليون رينجت ماليزي .

*سنة 2006: إطلاق أول مؤشر دولي للصكوك الإسلامية في كولالمبور وعرف هذا المؤشر ب: dow Gones Group Sukuk index

وهذا المؤشر يقيس عمل الصكوك الإسلامية ذات الإيراد الثابت ، التي تحكمها ضوابط الإستثمار الشرعي ، وتم إنشاء هذا المؤشر بشكل أساسي لمساعدة المستثمرين الراغبين في الاستثمار في الصكوك الإسلامية والتي تمتاز بإيراد ثابت .

*سنة 2007: أكبر مشروع تمويل الصكوك والسندات التقليدية من طرف شركة Cagamas BHD بمبلغ 60 مليون رينجت ماليزي من قبل Binanag GSM sdn BHD تم إصدار أكبر حجم من الصكوك القابلة للتداول من قبل Khazanah Nasional BHD بمبلغ 850 مليون دولار أمريكي .

*سنة 2008: إصدار لأول مرة من طرف شركة ذات الغرض الخاص ، ممولة من طرف بنك التنمية الإسلامية Tadamun SERVICES BHD بقيمة 1 مليون رينجت ماليزي .

سنة 2009: إصدار لأبر عرض من الصكوك الإسلامية بعملة أجنبية من طرف شركة Nasional BHD Petroliom الماليزية إلى هذا التاريخ بقيمة 1.5 مليار دولار أمريكي .

*سنة 2010-2013 تم إصدار نوع جديد من الصكوك في ماليزيا لذوي الدخل المحدود ، حيث خصص الإصدار الجديد لتمويل مشروع

خط القطار الجديد في العاصمة الماليزية كولالمبور 2012 بتبلغ قيمته 1.5 مليار دولار ، خصص منها نحو 300 مليون دولار للمواطنين ذوي الدخل المحدود وصغار المستثمرين .

*سنة 2014: الصكوك الإسلامية في ماليزيا ساهمت بشكل كبير في تمويل المشاريع الاقتصادية التنموية وبمبالغ ضخمة حيث بلغت 324.5 مليون وإحتلت المرتبة الأولى عالميا بنسبة 66.5% من القيمة الإجمالية لإصدارات الصكوك الإسلامية العالمية .

الفصل الثاني: التمويل المالي الإسلامي لدولة ماليزيا بين الإنجازات والتحديات

3- تطور إصدار الصكوك الإسلامية في ماليزيا :

إعتمدت ماليزيا في عملية تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على عدة إصلاحات ومن أهمها إصلاحا النظام المالي والمصرفي الإسلامي، وركزت في ذلك على تفعيل الصكوك الإسلامية لتحقيق أهدافها وتمويل مختلف مشاريعها التنموية، ويبين الجدول الموالي وضعية سوق رأس المال الماليزي:

الجدول رقم 2-3: وضعية الصكوك المتداولة في سوق رأس المال الماليزي 2008-2017

الوحدة: بليون رينجت ماليزي

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الصكوك الإسلامية	العدد	47	11	21	44	41	47	25	32	47
	القيمة	41.2	33.96	40.33	78.9	71.09	99.13	48.33	63.73	94.15
	النسبة	30.9	59.1	63.4	78	68.8	66.93	55.06	45.2	50.11
إجمالي الصكوك	العدد	99	34	52	85	81	80	50	56	80
	القيمة	140	57.49	63.58	112.3	103.3	148.1	138.2	141	187.9

المصدر: محسن الحبيب، الصكوك المالية الإسلامية البديل التمويلي لمشروعات التنمية، مجلة جامعة الأمير عبدالقادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة الجزائر، العدد 02، 2019، ص 1017.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن قيمة الصكوك الإسلامية في تزايد مقارنة مع إجمالي قيمة الصكوك الموافق عليها من طرف هيئة الأوراق المالية خلال السنوات 2008-2017 وقد بلغت الصكوك الإسلامية سنة 2008 و2009 و2010 قيمة 41.2، 33.96، 40.33، 78.9، 71.09، 99.13، 48.33، 63.73، 94.15 بليون رينجت ماليزي على التوالي، ويفسر الإنخفاض في إصدار الصكوك إلى تداعيات الأزمة العالمية سنة 2008 والملاحظ أن سنة 2008 كانت صكوك المشاركة بنسبة 51.4% وصكوك الإجازة ب 14.5% في حين في سنة 2009 فقد كانت صكوك المشاركة بنسبة 99.6% و صكوك المرابحة بنسبة 0.4%، أما في سنة 2010 فقد توزعت بين صكوك المشاركة بنسبة 42.1% وصكوك الإجازة بنسبة 34% وصكوك المرابحة بنسبة 8.2% أما الباقي فهو بين الصكوك الأخرى، وتعود سيطرت صكوك المشاركة والإجازة على نوع الإصدار خلال السنوات الثلاث إلى رغبة الحكومة الماليزية في تمويل العجز لميزانيتها وكذا تمويل مختلف مشاريعها التنموية.

أما في الفترة بين 2009-2017 فقد عرفت تنامي في إصدار الصكوك الإسلامية والملاحظ تفوق النصف في مقارنة إلى إجمالي الصكوك الموافق عليها من طرف هيئة الأوراق المالية ما يفسر أن الأموال المدارة في السوق هي أموال للشركات الموافقة مع الشريعة الإسلامية.

الفصل الثاني: التمويل المالي الإسلامي لدولة ماليزيا بين الإنجازات والتحديات

ثالثا: تجربة ماليزيا في الصكوك الوقفية:

حرصت ماليزيا بشكل دائم على خلق بيئة ميسرة ومنتينة لإصدار الصكوك الإسلامية، تتمثل في (المصارف الإسلامية، التأمين التكافلي، سوق النقد الإسلامي، السوق المالية الإسلامية)، كما تمتلك ماليزيا قاعدة قوية لإصدار وتداول الصكوك تتميز ب: أنها أدوات إسلامية يمكن الوثوق بها، وتمتلك بنية قانونية وتنظيمية متينة، وتخضع لأحكام ومبادئ الشريعة، وتوفر الكفاءات البشرية المتخصصة والمدربة، ووفرت أدوات التحوط وإدارة المخاطر، مثل العقود الأجلة الإسلامية.

فماليزيا قادرة على إصدار أي نوع من الصكوك بما في ذلك الصكوك الوقفية، وخاصة أن المبادئ والإرشادات التوجيهية الخاصة بإصدار الصكوك وضعت إمكانية تطوير عقارات الوقف ضمن اللوائح والإرشادات الخاصة بإصدار صكوك الإستثمار في المسؤولية الاجتماعية (SRI) وتتجلى قوة ومتانة الإطار التنظيمي من خلال¹:

*بنك نيجارا ماليزيا (Bank Negara Malaysia)

*نظام سوق الأوراق المالية الحكومية

*هيئة الأوراق المالية في ماليزيا Securities Commission Malaysia

*تنظيم سندات دين الشركات وسوق صكوك الشركات

فبنك نيجارا ماليزيا هو البنك المركزي لماليزيا، له دور مهم في التصرف كمصرفي ومستشار مالي للحكومة وتعزيز الاستقرار النقدي في الدولة، ويصدر بنك نيجارا ماليزيا قواعد وتوجيهات تحكم إصدار وتخصيص ودفع فوائد واسترداد وتسوية الأوراق المالية العديمة الأثر، بموجب نظام مؤقت بالكامل للإصدار / المناقصة FAST، والتحويل الإلكتروني في الوقت الحقيقي لنظام الأموال والأوراق المالية (RENTAS).

كما أن هيئة الأوراق المالية (SC) تتمتع بسلطات التحقيق والإنفاذ لتعزيز والحفاظ على أسواق الأوراق المالية والعقود الأجلة، عادلة وفعالية وأمنة وشفافة وأمنة وشفافة، وتقوم بتسهيل التطوير المنظم لسوق رأس المال المبتكر والتنافسي، وهي السلطة الموافقة على سندات الدين الخاصة بالشركات والصكوك، وتعتبر SC الهيئة التنظيمية الوحيدة لسندات الدين الماليزية، وأسواق صكوك الشركات، وهي توفر إطار تنظيمي كامل يستند إلى الإفصاح مع إصدار الإرشادات التوجيهية بشأن طرح الأوراق المالية الإسلامية.

¹ -سرير الحرثي حياة، مساهمة الصكوك الوقفية في تحقيق التنمية، تجربة ماليزيا نموذجا، مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر، جامعة البليدة2، الجزائر، ص 211.

الفصل الثاني: التمويل المالي الإسلامي لدولة ماليزيا بين الإنجازات والتحديات

وعليه توجد في ماليزيا البيئة التنظيمية والإدارية لإصدار الصكوك الإسلامية قادرة على إحتضان أي نوع من أنواع الصكوك، بما في ذلك الصكوك الوقفية، فلا يوجد أي ضعف أو خلل ملاحظ يعيق عملية الإصدار، على العكس ماليزيا على أتم الإستعداد لمثل هذه الإصدارات المهمة جدا.

***إستثمار الوقف عن طريق الصكوك الوقفية:** تعتمد مصارف الأراضي الوقفية على رغبة الواقفين، والقائمين في أغلبها على الأراضي الدينية، غير أن ذلك أدى إلى إستخدام غير اللائق لأراضي الوقفية، ولتجنب ذلك كان يجب تصنيف الأراضي الوقفية وفقا لمعايير محددة ولتحقيق الأهداف المنشودة هناك جملة من الطرق التي يمكن الإعتماد نذكر منها مايلي¹:

1-بناء، تأجير، تحويل (الإجارة المنهية التمليك):

من خلال هذا الصك فإن الممول يقوم بالبناء على الأراضي الوقفية وتقوم إدارة الوقف بالإستئجار في نهاية فترة الإيجار يكون الممول قد تعافى تمويله وحصل على الأرباح المرجوة، وبعدئذ يتم نقل ملكية المباني إلى الوقف إما عن طريق بيع، هدية، أو مجرد تصرف عن طريق التخلي عنه، ويوجد هذا النموذج في شكلين هما: البناء والتشغيل والإعادة والبناء والإيجار ونقل الملكية. وقد إتبع المجلس الإسلامي لولاية بولاو النموذج الأول في بناء مبنى UMNO TOWER وقد تم تشييد هذا المبنى على أرض الوقف وإستأجر المجلس المبنى من المتعهد لمدة 99 عاما، وفي نهاية مدة الإيجار سيمتلك المجلس المبنى عن طريق صفقة بيع، كما تم تشييد مبنى MARA في ليو باكينجهام وفق نموذج البيع والتشغيل ونقل الملكية، حيث تبلغ مدة الإيجار 30 عاما كما تبنى المجلس الإسلامي للمنطقة الفيدرالية هذا النموذج في بناء مبنى مكون من 34 طابقا بمنطقة جالان بيراك كوالا لمبور

2-المضاربة القائمة على الأصول :

تتيح المضاربة لمؤسسة الوقف تشييد مبنى على أرض الوقف، في حين المقاول يدير حصرا المشروع، وعند الإنتهاء يتم تأجير المبنى لطرف ثالث، ويتم تقاسم تأجير بين المؤسسة والمقاول، ومن ثم تستخدم مؤسسة الأوقاف الإيرادات من تأجير المبنى لزيادة حصتها في المبنى وتوزيعها بين المستفيدين، هذا الوضع مناسب لتمويل بناء أرض الوقف لأن تكلفة البناء مرتفعة عادة فإن العائدات من تأجير هذه الأنواع من المباني تكون كافية لدفع تكاليف عالية للبناء، وقد تم تنفيذ عدة مشاريع وفق هذا النموذج مثل المشروع (JKP SDN BHD) التي تمثل إحدى الشركات الحكومية وبين المجلس الديني لولاية بولاو بيانج كصاحب رأس المال لبناء 36 وحدة

¹ - سرير الحرستي حياة، مرجع سبق ذكره، ص 214.

الفصل الثاني: التمويل المالي الإسلامي لدولة ماليزيا بين الإنجازات والتحديات

سكنية، وقد قدم المجلس أرض الوقف التابعة له وقام المتعهد بعملية البناء وتم إقتسام الربح الناتج عن صفقة بيع الوحدات السكنية بين المجلس و المتعهد .

3-التوريق من المشروع (الأسهم والسندات):

يتم ذلك من خلال طريقة تمويل المشاركة ، والمضاربة برأس المال أو حقوق المساهمين ،من خلال مشروع وقف واحد للشركة القابضة ،هذه الأسهم يمكن بيعها وشرائها ،وبالتالي توفير السيولة ،وفيما يتعلق بالصكوك هناك نوعان :صكوك إجارة و صكوك المقارضة ،وتستخدم هذه الودائع النقدية لتنفيذ مشاريع التنمية على أراضي الوقف على عكس المشاركة في رأس المال الممول أو حامل الصك (السند) فيحق له فقط الفوائد أو المنفعة من الأصول ،وليس إلى زيادة قيمة رأس المال .

لقد أصبحت الأوقاف النقدية والأسهم الوقفية وسيلة شعبية ،تستخدم من قبل المجالس الدينية الإسلامية في دولة ماليزيا لتوليد موارد مالية لغرض تمويل الإستثمار من أملاك الوقف، وقد أصدرت ولاية سيلانجو ،وإثنين من ولايات أخرى في ماليزيا وهي :

جوهور وملقا أسهم الوقف من هذا القبيل وكانت الأسهم الوقفية المتراكمة في صندوق سيلانجور حتى ديسمبر 2007 قد بلغت 15 مليون رنجيت ماليزي ،منها 08 ملايين تم إستخدامها لبناء مسجد تكنو كالينا KELANA بجايا البتراء، وإستخدمت هذه النقود الوقفية وأموال الأسهم الوقفية أيضا لشراء 5 وحدات من متاجر في بوكيت بندر بيشانج PUCHONG لمجموعة 1.05 مليون رنجيت وبناء مركز "ساير" ومجتمع المعرفة في "يسما" من قبل المجلس الديني الإسلامي الماليزي "MAIS" تكلف حوالي 0.35 مليون رنجيت وتستخدم أيضا هذه الأدوات لتمويل أغراض دينية .

خلاصة الفصل:

من خلال استعراض التجربة الماليزية في مجال التمويل الإسلامي تبين أنه ما يميز التجربة الماليزية في مجال الصناعة المالية الإسلامية هو أنها تجربة بدأت لتستمر وتتمو، فالهدف مرسوم ومحدد، والتجربة تحظى بأولوية ودعم حكوميين، كما أوضحت تجربة ماليزيا أن متطلبات نجاح النظام المالي الإسلامي في بيئة عالمية متغيرة تمثلت في الدعم الحكومي الكبير والتخطيط السليم، وتأسيس الهيئات الساندة للنظام المالي الإسلامي أهمها الهيئات الرقابية الشرعية، بالإضافة إلى إصدار الصكوك المتوافقة مع الشريعة وإنشاء سوق مالية إسلامية، كما تبين انحصار صيغ الاستثمار بنسبة كبيرة في صورة المرابحة لتلبية احتياجات استهلاكية مما يبعد المؤسسات المالية والمصرفية عن هدفها التنموي الاستثماري الرئيسي، لذا وجب ضرورة مراجعة السياسات الائتمانية المتبعة وتعزيز الدور الاستثماري التنموي من خلال التركيز على صيغ المشاركة والمضاربة، وتخفيض نسبة التمويل عن طريق المرابحة للعمليات التجارية كونها نشاط استثنائي للمصرف وليس رئيسي.

خاتمة

لم يعد التمويل الإسلامي قطاعاً هامشياً في التمويل الدولي، بل أصبحت له مكانته المتنامية، كما أصبحت معظم المؤسسات المالية الكبرى تمارس بشكل أو بآخر نشاطات التمويل الإسلامي. حيث شكّلت الأهمية المتزايدة للتمويل الإسلامي أحد التطورات الأكثر إثارة للاهتمام في القطاع المالي على مدى العقد الماضي. فالتمويل الإسلامي بالنسبة للمسلمين، يعتبر مطلب ديني يجب الالتزام به، بينما بالنسبة لغير المسلمين سيكون أسلوباً بديلاً للتمويل أكثر أخلاقية وشمولية واستقراراً.

كما أن طبيعة النشاط الإنساني المتجدد، والتطور الاقتصادي المتسارع، يستدعيان في كل حين مراجعات نظرية وعملية لتصحيح المسار وتطوير العمل المصرفي الإسلامي، ليس في الصيغ المتعامل بها فحسب، وإنما لكل مرجعيات القطاع، للتأكد من سلامة تطبيقها وكفاءتها في تحقيق الأهداف الاقتصادية، ومرونتها في الاستجابة للمستجدات في التعامل المالي، كما يقتضي الأمر في بعض الأحيان تجديد الأساليب واستحداث الوسائل التمويلية المناسبة والمحقة للمقاصد الشرعية.

وفيما يلي تستعرض أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذا البحث، تقديم بعض الاقتراحات وآفاق لدراسات وأبحاث مستقبلية أخرى.

1- نتائج الدراسة النظرية: لقد توصلنا من خلال دراستنا النظرية إلى العديد من النتائج، نستعرضها في:

- التمويل الإسلامي إطار شامل من أنماط ونماذج وصيغ مختلفة التي تضمن توفير الموارد المالية لأي نشاط إقتصادي من خلال الالتزام بضوابط الشريعة الإسلامية.

- تنوع ووفرة الموارد المالية مقارنة بالتمويل التقليدي كجباية الزكاة، والأموال والاصول الوقفية.

2. نتائج الدراسة الميدانية: أتاحت لنا دراستنا التطبيقية المطبقة على النموذج المالي في التمويل الإسلامي بالوصول إلى العديد من النتائج، والتي تتمثل في:

- سيطرت المعاملات المالية الإسلامية في الأسواق والمؤسسات المالية الماليزية.

- توفر الإرادة السياسية لدولة ماليزيا لجعل التمويل الإسلامي كأولوية من خلال توفير البيئة المناسبة للإستثمارات في هذا المجال.

3. اختبار الفرضيات:

1- تأكيد صحة الفرضية الأولى والتي تؤكد على تمايز صيغ التمويل الإسلامي بين المدائبات والمشاركات

2- تأكيد الفرضية الثانية والمتعلقة بإن نجاح تجربة ماليزيا في التحول نحو اعتماد التمويل الإسلامي راجع إلى توفر البنية التحتية والتشريعية والتنظيمية والإرادة السياسية والإطارات البشرية المؤهلة.

4. التوصيات والاقتراحات:

على ضوء نتائج الدراسة التي تم التوصل إليها، أمكن وضع مجموعة من التوصيات تتلخص فيما يلي:

1- ينبغي على الدول الإسلامية الأخذ بالتجارب الرائدة في مجال مجال التمويل الإسلامي والإستفادة من مزاياها وتقادي سلبياتها .

2- العمل على تفعيل وإستحداث أدوات مالية قصيرة ومتوسطة الأجل تتماشى مع الشريعة الإسلامية وتسهم في الملائمة بين الربحية والسيولة والأمان والتنمية مع أهمية رفع مستويات إدارة السيولة في منشآت المال والأعمال بشكل عام والمؤسسات المالية الإسلامية بشكل خاص .

3- دعم تأسيس وتفعيل صناديق الإستثمار من خلال توفير البيئة الإستثمارية والقانونية المناسبة لها ونشر الوعي لدى المجتمع بأهميتها ودورها التنموي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

4- ضرورة إنشاء مظلة دولية تضم المختصين والباحثين في الاقتصاد الإسلامي (المستثمرين) لتبادل الخبرات والأراء لتقييم منتجات الأسواق المالية والمصارف الإسلامية والمساهمة في تطويرها وإبتكار منتجات أخرى أكثر فعالية .

5- الإلتزام بقرارات المجامع الفقهية في إدارة الأسواق المالية .

6- التأكيد على إستمرار عقد المؤتمرات و الندوات العلمية لحث الجهود البحثية.

7- الإرقاء بمستوى العاملين مهنيا وخلقيا وذلك بإنتقاء وتكوين الإطارات البشرية والكفاءات .

8- إيجاد حلول تكنولوجية مالية من شأنها مساعدة المؤسسات المالية الإسلامية على التغلب على مشاكلها عن طريق تبسيط الإجراءات وزيادة الكفاءة وخفض التكاليف وهذا بواسطة تطوير برمجيات من أجل خدمة التمويل الإسلامي .

5. مقترحات الدراسات المستقبلية:

يمكن إقتراح مجموعة من المواضيع التي لها صلة بموضوع البحث، والتي يمكن أن تكون عناوين بحوث:

- معوقات وصعوبات نجاح التمويل الإسلامي وسبل تذليلها.

- تعميم التجربة الماليزية في مجال التمويل الإسلامي.

العلاج

المراجع العربية:

القرآن الكريم

أولاً: الكتب:

- 1- ابن منظور- "لسان العرب"- دار المعارف، المجلد الثالث- الجزء الرابع والعشرين- القاهرة- 1981
- 2- حمد بن عبدالرحمن الجنيدل، ايهاب حسين أبودية، الإستثمار والتمويل في الإقتصاد الإسلامي، الجزء الأول الطبعة الأولى، 2009.
- 3- محمد محمود العجلوني، الاستثمار والرقابة الشرعية في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، ط 1 - مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، 1991 .
- 4- عبد الله بن محمد بن أحمد الطيار، البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار الوطن، الرياض، ط 2 .
- 5- قتيبة عبد الرحمان العاني، التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية، ط 1، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
- 6- أحمد سفر قاض، المصارف الإسلامية، العمليات، إدارة المخاطر، والعلاقة مع المصارف المركزية والتقليدية، بيروت-لبنان.
- 7- أحمد النجار-"منهج الصحوة الإسلامية (بنوك بلا فوائد)"- الاتحاد لبنوك الإسلامية- القاهرة-1989.
- 8- محمد محمود العجلوني-" البنوك الإسلامية"- دار المسيرة- عمان- الطبعة الأولى- 2008.
- 9- صالح صالح المنهج التنموي البديل في الإقتصاد الإسلامي، دار الفجر للنشر والتوزيع ط1، 2006.

ثانياً: الأطروحات والمذكرات:

- 1- عبدالقادر قدوري-متطلبات إدماج المنتجات المالية الإسلامية في الأسواق المالية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه تخصص إقتصاد تقدي ومالي، جامعة الشلف، 2021.
- 2- شوقي بورقبة، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011 .
- 3- نسيلي جهيدة-"الهندسة المالية للمؤسسة و الأسواق المالية إشارة إلي سوق المشتقات و الحد من الأزمات"- أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير تخصص نقود و مالية-جامعة الجزائر3- 2015/2014.
- 4- زرقط رشيد بدائل التمويل في النظام المالي الإسلامي أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه(ل م د) في العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاد كلي ومالية دولية.
- 5- أحمد جميل، الدور التنموي للبنوك الإسلامية، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006 .

- 6- نصبة مسعودة- "نحو نموذج إسلامي لسوق رأس المال تجربة ماليزيا نموذجا"- أطروحة دكتوراه تخصص نقود وتمويل- جامعة محمد خيضر-بسكرة- الجزائر- 2013.
- 7- سبع فاطمة الزهراء- "أفاق التمويل الإسلامي في أعقاب الأزمة المالية العالمية 2008م الفرص والتحديات مع الإشارة إلي نموذج ماليزيا"- مذكرة ماجستير نقود مالية وبنوك-جامعة عمار تُلجي- الأغواط- الجزائر- 2013.
- 8- عيشوش عبدو، تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص تسويق، جامعة باتنة، 2009.
- 9- بوزيد عصام، التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة 2009.2010.
- 10- محمد عبد الحميد، محمد فرحان، التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمصرفية.
- ثالثا: المجالات والدوريات:
- 1- زبير عياش، سميرة مناصرة، التمويل الإسلامي كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة علوم اقتصادية، العدد3، 2016.
- 2- حسن الحاج، أدوات المصرف الإسلامي، دورية جسر التنمية، الكويت، العدد 48 - ، ديسمبر 2005 .
- 3- زهير بن دعاس، عويسي أمين، صيغ التمويل الإسلامي بين الواقع والمأمول، مجلة التنمية والإقتصاد التطبيقي-جامعة المسيلة.
- 4- بن دعاس زهير، رقوب نريمان، الصكوك الإسلامية كبديل تمويلي للعجز الموازي في الجزائر، مجلة بحوث ودراسات، العدد 25 - ، جانفي 2018 .
- 5- حسين شحاتة وعصام أبو نصر- " الضوابط الشرعية للتعامل مع السماسرة العالميين في أسواق الأوراق المالية"- سلسلة بحوث ودراسات في الاقتصاد الإسلامي- دار المشورة.
- 6- هداجي نعيمة، سنوسي قويدر، أثر التمويل الإسلامي على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1993-2019)، دفاتر mecas المجلد 17/العدد1 مارس 2021.
- 7- نادية فاضل- عباس فضلي-"التجربة التنموية في ماليزيا"- مجلة الدراسات الدولية- العدد 54- جامعة بغداد- العراق- 2012.
- 8- ابتسام ساعد- رابح خوني-" تجربة المصرفية الإسلامية في ماليزيا"- مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية- العدد 30-2017-ص 344.
- 9- عدنان فرحان الجوارين-" متطلبات نجاح التحول إلي النظام المصرفي الإسلامي في بيئة عالمية متغيرة ماليزيا نموذجا"- مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية- العدد 57- فبراير 2017-ص 82.

10- محسن الحبيب، الصكوك المالية الإسلامية البديل التمويلي لمشروعات التنمية، مجلة جامعة الأمير

عبدالقادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة الجزائر، العدد 02، 2019.

11- سرير الحرتسي حياة، مساهمة الصكوك الوقفية في تحقيق التنمية، تجربة ماليزيا نموذجا، مخبر التنمية

الإقتصادية والبشرية في الجزائر، جامعة البليدة2، الجزائر، ص 211.

رابعا: الملتقيات:

1- قدي عبد المجيد، عصام بوزيد، التمويل الإسلامي في الإقتصاد، المفهوم والمبادئ، مداخلة في الملتقى الدولي

حول: الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية للنظام المصرفي الإسلامي أنموذجا، المركز الجامعي

خميس مليانة 5-6 ماي 2009.

2- ابراهيم خليل عليان، التمويل الإسلامي، مؤتمر بيت القدس الخامس، جامعة القدس، فلسطين، 2008 .

3- المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، 2010 .

4- عمر مصطفى الشريف، الصناديق الاستثمارية الإسلامية في الأردن. التقنين والرقابة، ورقة عمل مقدمة

للمؤتمر الدولي الأول للمالية والمصرفية- الإسلامية الجامعة الأردنية، عمان، الأردن 20 / 8 / 7 .

5- نصر سلمان- " البنوك الإسلامية" - بحث مقدم في الملتقى الدولي حول أنظمة النظام المالي والمصرفي

الدولي وبديل البنوك الإسلامية.

خامسا: التقارير:

1- تقرير - واقع الإقتصاد الإسلامي - الصادر عن مركز دبي لتطوير الإقتصاد الإسلامي 2020/2021.

2- بنك نيجارا- التمويل الإسلامي: التنمية في الأسواق الجديدة- 15 يناير 2016- تقرير على الموقع

www.mifc.com

3- تقرير بنك نيجارا ماليزيا- الابتكار والتكنولوجيا في التمويل الإسلامي- WWW.MIFC.COM-2016.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

1-Report ,bank Negara malaysia ,Islamic financial services board ,Islamic financial services industry stability report ,july 2020.

2- islamic financial service board(ifsb), 2020, islamicfinancial services industry stability, report .

3- Development in the Malaysian Islamic Capital market, Securities Commission, 2004.